القضية الفلسطينية

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

تأليف
أ. د. محسن محمد صالح

طبعة مزيدة ومنقحة 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

قضيـــة فلسـطيـــن

2021–2012

قضية فلسطين 2012–2021

مقدمة:

اتسمت الفترة 2012–2021 بعدد من السمات والمتغيرات كان أبرزها:

- تصاعد قوة حماس والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ونجاحها في تطوير قدراتها القتالية، وفي خوض ثلاث معارك بطولية كبيرة في 2012 و2014 و2021 ضدّ العدو الصهيوني، ووضع كافة مناطق الاحتلال الصهيوني في مرمى صواريخ المقاومة.
- مزيد من الجنوح الصهيوني نحو اليمين الديني والقومي المتطرف، وتعزيز مظاهر "يهودية" الدولة، وتفعيل برامج التهويد والاستيطان خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية. والشعور بمزيد من الاستقرار والتقدم الاقتصادي، بالرغم من تنامي مظاهر التفكك الاجتماعي والاختلاف الديني والعرقي.
- تعثر مسار التسوية السلمية، بالرغم من محاولات نفخ الروح فيه، ووصوله إلى حائط مسدود، مع فشل "حل الدولتين"، وفشل خطة ترامب؛ واستخدام الجانب الإسرائيلي لهذا المسار غطاء للتهويد والاستيطان؛ وللاختراق التطبيعي في المنطقة، ولمزيد من "الشرعنة" في البيئة الدولية.
- فشل السلطة الفلسطينية، وانكشافها بشكل غير مسبوق كسلطة وظيفية تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم الشعب الفلسطيني؛ مع استمرار حالة الضعف والتردي وانهيار المؤسسات التي تشهدها منظمة التحرير الفلسطينية.
- تعثر مسار المصالحة الفلسطينية، وعدم إنفاذ الاتفاقات التي تمّ توقيعها، وثبوت عدم جدية قيادة السلطة (قيادة المنظمة وفتح) في ربيع 2021 في إنفاذ برنامج المصالحة؛ واستكمال الاستحقاقات الانتخابية؛ وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية.
- تراجع البيئة العربية وزيادة ضعفها وتفككها، نتيجة الموجة المرتدة التي استهدفت "الربيع العربي"، وحالة الصراع والنزيف الداخلي الذي شهدته عدد من الدول العربية؛ ونتيجة موجة التطبيع التي أدخلت رسمياً أربع دول عربية (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) في علاقات مع الكيان الصهيوني، وتراجع فلسطين في الأجندة الرسمية العربية.

- استمرار البيئة الدولية المتعاطفة في أغلبها مع الحق الفلسطيني، ولكنها عاجزة عن تطبيق قراراتها بسبب الهيمنة الأمريكية والقوى الكبرى التي توفر الغطاء للكيان الصهيوني، وتجعله "دولة فوق القانون". مع حدوث مكاسب أحياناً وانتكاسات في أحيان أخرى على مستوى الدول المؤيدة لفلسطين كما حدث في أمريكا الجنوبية؛ غير أن المسار الشعبي الدولي استمر في اتجاهه العام المتصاعد ولو ببطء في مساندة الحق الفلسطيني، وفي زيادة النظرة السلبية للكيان الإسرائيلي.

أولاً: الشعب الفلسطيني:

تُشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2020 (مطلع 2021) نحو 13 مليون و682 ألف نسمة؛ نصفهم تقريباً، أي 6 ملايين و884 ألف نسمة (50.3%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 6 ملايين و798 ألف نسمة (49.7%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على نحو مليون و634 ألف نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، ونحو 5 ملايين و164 ألف نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3 ملايين و87 ألف في الضفة الغربية (59.8%)، ومليونان و77 ألف في قطاع غزة (40.2%)[1].

أما في الأردن، فيُقدّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2020 بنحو 4 ملايين و393 ألف نسمة[2]، يشكّلون نحو 32.1% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.8% من فلسطينيي الشتات)، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو مليون و752 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. ويقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 738 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته

5.4% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا الجنوبية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم[3]. ومن الجدير بالذكر أن بعض التقديرات تشير إلى وجود أكثر من 600 ألف فلسطيني في أمريكا الجنوبية، من بينهم نحو 300 ألف في تشيلي وحدها.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 75% من فلسطينيي الخارج يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة (الأردن، وسورية، ولبنان)، مما يدل على أن الفلسطينيين ما زالوا ملتصقين وقريبين من أرضهم، ويتطلعون لعودتهم حتى بعد نحو 72 عاماً على نكبة فلسطين 1948؛ وأن عودتهم مسألة عملية وممكنة. وهو الارتباط نفسه الذي يشمل الفلسطينيين في باقي أرجاء العالم، والذي تظهر ملامحه في مؤسسات العودة وأنشطة وفعاليات الجاليات الفلسطينية في البلاد العربية، وأوروبا، وآسيا، والأمريكيتين، وأستراليا.

وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 6 ملايين و884 ألف فلسطيني في الخارج، هناك نحو مليونين و238 ألف لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 9 ملايين و271 ألف لاجئ، أي نحو 67.8% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك لسنة 2020؛ وبالرغم من أن هذا الرقم يحتمل بعض التكرار حيث يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أن هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة الأونروا، فبلغ في مطلع سنة 2019 نحو 6 ملايين و172 ألف نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا[4].

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2020
(بالألف نسمة)[5]

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	815	1,423	150	6,145	738	**9,271**

ملاحظة: الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).

* عدد تقريبي.

• **تهجير الفلسطينيين في حرب 1948**

وبلغ معدل النمو السكاني في الضفة والقطاع 2.5% في منتصف سنة 2020 (2.2% في الضفة و2.9% في القطاع). وبحسب الإحصائيات المعدلة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فمن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2022، حيث سيبلغ عدد كل منهم نحو 7 ملايين و100 ألف تقريباً[6]. وهو ما يثير قلق الإسرائيليين، في الوقت الذي تتزايد فيه

الدعوات في أوساطهم لطرد الفلسطينيين، أو لما يسمى التبادل السكاني، أو للانسحاب أحادي الجانب من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2027 (بالألف نسمة)[7]

السنة	عدد الفلسطينيين	عدد اليهود
2020	6,800	6,880
2021	6,960	6,990
2022	7,130	7,100
2023	7,310	7,220
2024	7,480	7,330
2025	7,660	7,450
2026	7,850	7,570
2027	8,040	7,690

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2027 (بالألف نسمة)

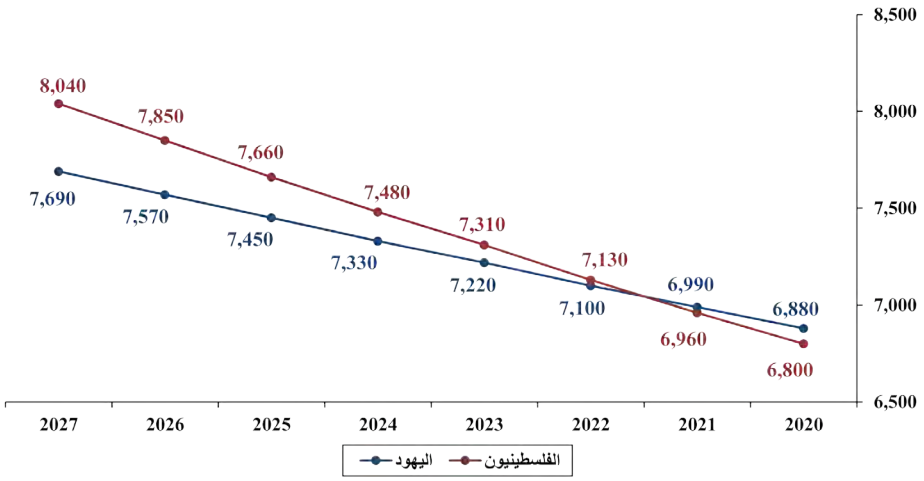

ثانياً: العدوان والمقاومة 2012–2021:

تابع الاحتلال الإسرائيلي عدوانه وإجراءاته القمعية ضدّ الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة؛ غير أن الشعب واصل مقاومته للاحتلال، بكافة أشكالها الشعبية والمسلحة. وبالرغم من معاناة المقاومة في الضفة الغربية من التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها استمرت في إطار العمليات الفردية، مع استمرار المواجهات الانتفاضية اليومية، ومواجهة إجراءات قوات الاحتلال وتوغلاتها واعتقالاتها. أما في قطاع غزة، فقد طوّرت قوى المقاومة قدراتها القتالية والميدانية، كما طورت أداء غرفة العمليات المشتركة، وخاضت ثلاث معارك كبيرة، بالإضافة إلى الكثير من المواجهات، أثبتت فيها كفاءة وقوة ردعية عالية. وقد مثّلت مسيرات العودة شكلاً جديداً من أشكال الإبداع الفلسطيني في العمل الشعبي المقاوم.

أما بالنسبة لعمليات المقاومة خلال سنتي 2019–2020، فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 2,682 عملية مقاومة في سنة 2019 مقابل 1,524 عملية سُجلت خلال سنة 2020 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد سجل الشاباك 1,050 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا شرقي القدس) في سنة 2019 مقابل 912 عملية سُجلت خلال سنة 2020، وسجل 250 عملية في شرقي القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2019 مقابل 336 عملية سُجلت خلال سنة 2020، وفي قطاع غزة سجل الشاباك 1,380 عملية في سنة 2019 مقابل 276 عملية

سُجلت خلال سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[8].

وبلغ التنسيق الأمني في الضفة الغربية مراحل متقدمة، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط الكثير من عمليات المقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأشارت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة، كان من أبرزها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، إلى أن التنسيق الأمني يحول دون عودة حركة حماس لعملياتها بالضفة[9]. وعلى سبيل المثال، فقد قال رئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان Nadav Argaman، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في 2018/11/6 "أحبطنا 480 هجوماً منذ بداية سنة 2018، واعتقلنا أعضاء 219 خلية تابعة لحماس، وأحبطنا 590 عملية كان سينفذها أفراد"[10]. وبشكل عام، فإن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحبط ما معدله 40% من عمليات المقاومة في الضفة الغربية[11].

الشهداء والجرحى:

استشهد خلال الفترة 2012–2020 ما مجموعه 3,477 فلسطينياً، بينما جرح 75,274 فلسطيني. وفي المقابل، اعترف الصهاينة بمقتل 195 إسرائيلي، وبجرح 1,401 إسرائيلي[12].

• جنازة الشاب إبراهيم أبو يعقوب الذي قُتِلَ برصاص الاحتلال في محافظة سلفيت في الضفة الغربية، 2020/7/10

واستشهد في سنة 2019 ما مجموعهُ 149 فلسطينياً، بينهم 33 طفلاً، و12 سيدة؛ بينما استشهد في سنة 2020 ما مجموعه 43 فلسطينياً، بينهم 9 أطفال، و3 سيدات، برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أُصيب وجُرح 15,287 فلسطينياً في سنة 2019، بينما جُرح 1,650 فلسطيني في سنة 2020.

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 9 إسرائيليين في سنة 2019، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل 3 إسرائيليين خلال سنة 2020 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 65 إسرائيلياً في سنة 2019، وذلك مقابل 46 في سنة 2020.

القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2016–2020

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65
2020	43	3	1,650	46

الأسرى:

تُعدّ سنتا 2019–2020، استمراراً لمعاناة الأسرى في سجون الاحتلال. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 4,400 أسيرٍ في كانون الأول/ ديسمبر 2020، بينهم 41 أسيرة و170 طفلاً، و8 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,075، بينهم 310 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 255، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 380 أسيراً صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو مَن تَعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين".

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2016–2020[13]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: معركة "حجارة السجيل" 2012[14]:

• إطلاق صواريخ المقاومة في غزة نحو "إسرائيل" في معركة حجارة السجيل

هاجم الجيش الإسرائيلي قطاع غزة في العملية التي أطلق عليها "عمود السحاب"، بينما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية "حجارة السجيل" خلال الفترة 14–2012/11/21، وهو ما أدى إلى 191 شهيداً و1,526 جريحاً، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 1,500 هدف في القطاع، من بينها مقرات حكومية، وأنفاقاً، ومنصات صواريخ، ومنازل، وناشطين بارزين، ومخازن أسلحة.

وقد أدت عملية حجارة السجيل، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 6 إسرائيليين، من بينهم جنديان، بينما بلغ عدد الجرحى 232 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" نحو 1,731 صاروخاً من قطاع غزة، استهدف مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب والقدس. ووفقاً لحسابات شركة العلوم الاقتصادية، والتي أجرتها في 2012/11/17، فإن تكلفة عملية حجارة السجيل وصلت إلى مليار و100 مليون شيكل (278 مليون و300 ألف دولار) في أسبوع.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: معركة "العصف المأكول" 2014[15]:

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي واسع خلال الفترة 7/7–2014/8/26، استمر 51 يوماً. أطلقت "إسرائيل" على هذا العدوان عملية "الجرف الصامد" وأطلقت عليه المقاومة الفلسطينية معركة "العصف المأكول". وكان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي مارس سياسة الانتقام من المدنيين في قطاع غزة بشكل كبير؛ وتمثلت الصورة الأبرز لذلك في عمليات قتل جماعي لسكانٍ عزّل في بيوتهم.

• صواريخ المقاومة في معركة العصف المأكول

وقد أظهر الأداء البطولي للمقاومة خلال 51 يوماً من الحرب، قدرتها (وتحديداً حماس) على تطوير أنظمة صواريخها، فازداد مداها إلى نحو 120 كم، لتصل في هذه المعركة إلى كلّ التجمعات الصهيونية في فلسطين المحتلة. كما تمكنت المقاومة من اختراق الجانب الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وقدمت المقاومة مفاجآت جديدة متميزة كالطائرات من دون طيار...؛ وحافظت قيادة العمل في قطاع غزة على منظومة القيادة والسيطرة، ولم تتعرض للضرب أو التعطيل. ووَقَعَ الطرف الإسرائيلي في حالة "عمى استخباري" على الأرض، مما أضعف بنك أهداف الإسرائيليين المحتملة. كما حققت المقاومة حالة التفاف وإجماع شعبي واسع، بالرغم من الضربات العنيفة البشعة التي وجهتها القوات الإسرائيلية للمناطق المدنية.

وتشير الإحصائية التي أعدها المرصد الأورومتوسطي إلى أن عدد الضحايا الإجمالي بلغ 2,147 شهيداً، منهم 530 طفلاً، و302 امرأة. وبلغ عدد الجرحى 10,870 جريحاً، منهم 3,303 أطفال، و2,101 امرأة. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 5,263 هدفاً في القطاع. كما أدى العدوان إلى تدمير 17,123 منزلاً، منها 2,465 منزلاً دُمِّرت بشكل كلي، و14,667 منزلاً دُمِّرت بشكل جزئي، إضافة إلى 39,500 من المنازل لحقت بها أضرار.

• دمار في الأبنية السكنية في قطاع غزة جراء القصف الإسرائيلي في معركة العصف المأكول

وقدَّر وكيل وزارة الاقتصاد الفلسطينية تيسير عمرو في 2014/8/28 أن إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة خلال أيام العدوان تتراوح بين 7 مليارات و500 مليون و8 مليارات دولار "شاملة الخسائر المباشرة وغير المباشرة".

وقد أدت معركة العصف المأكول، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 73 إسرائيلياً، من بينهم 67 جندياً، بينما بلغ عدد الجرحى 312 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" (فلسطين المحتلة 1948) نحو 4,692 صاروخاً من قطاع غزة، استهدفت مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب، والقدس، وحيفا، والخضيرة وغيرها. وقدّرت مصادر إسرائيلية الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب بـ 12 مليار شيكل (نحو 3 مليارات و70 مليون دولار).

انتفاضة القدس 2015–2017[16]:

شكّلت انتفاضة القدس واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال منذ اندلاعها في تشرين الأول/ أكتوبر 2015؛ والتي هبّ فيها الشعب الفلسطيني خصوصاً في منطقة القدس، ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خطّ أحمر لا يمكن تخطيه.

واتسمت انتفاضة القدس بعمليات المقاومة المبنية على المبادرة الفردية، لا سيّما عمليات الطعن والدعس، التي أبدع الفلسطيني في إيجاد وسائلها، وبالدور البارز للشباب. ومع انقضاء عامين على بدايتها، وصل عدد العمليات التي نُفذت ضدّ الاحتلال إلى 3,719 عملية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وفي قطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل

57 إسرائيلياً، وإصابة 416 آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سُجلت خلال تلك الفترة في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة.

وقد قامت سلطات الاحتلال بانتهاكات جسيمة شملت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، بالإضافة إلى ارتكاب الإعدامات الميدانية اليومية بحقّ الشبان والأطفال والفتيات على الحواجز، وعمليات الاعتقال وترويع المواطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد مئات المواطنين. وذكرت دراسة إحصائية أعدها مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بمناسبة مرور عامين على انطلاق الانتفاضة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وأصدرها في 2017/10/6، أن مجمل عدد شهداء انتفاضة القدس بلغ 347 شهيداً، بينهم 79 طفلاً و17 امرأة.

• استشهاد فلسطينيان في منطقة تل الرميدة في مدينة الخليل برصاص الاحتلال، 2016/3/24

• متظاهرون فلسطينيون في القدس

هبَّة باب الأسباط 2017[17]:

إثر عملية فدائية في 2017/7/14، عند باب الأسباط بالمسجد الأقصى المبارك أدت إلى قتل اثنين من جنود الاحتلال المتمركزين عند الباب، واستشهاد المنفذين؛ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع بوابات إلكترونية كاشفة للمعادن على مداخل المسجد الأقصى، وبتثبيت كاميرات خارجه لمراقبة الوضع فيه، وسيطرت على مفاتيح الغرف والمكاتب التي كانت تشغلها الأوقاف؛ وقامت بتشديد القيود على الطرق المؤدية إلى الأقصى.

أدرك الشعب الفلسطيني وقياداته من العلماء في القدس، خطورة الإجراءات الإسرائيلية التي هدفت لفرض إدارتها الأمنية المباشرة على الأقصى، وتقليص دور

الأوقاف بشكل واسع، فرفضوا الدخول من تلك البوابات، ورفضوا الصلاة في الأقصى إلا بعد عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 14 تموز/ يوليو تماماً، وتابعوا هبتهم الشعبية التي لقيت تضامنا شعبياً فلسطينيا وعربياً وإسلامياً واسعاً.

• بوابات إلكترونية إسرائيلية منصوبة على مداخل المسجد الأقصى

وبعد عشرة أيام، اضطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تفكيك البوابات الإلكترونية، وفي 2017/7/27، اضطرت إلى إزالة الممرات والجسور الحديدية، ثم سمحت بفتح باب المطهرة لتكون جميع أبواب المسجد الأقصى قد عادت إلى ما كانت عليه قبل 2017/7/14.

من جهة أخرى، أظهر تقرير صادر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ارتقاء عشرين شهيداً، خلال تموز/ يوليو 2017، من بينهم 15 بسبب أحداث المسجد الأقصى، وإصابة وجرح أكثر من 1,400 فلسطيني، بالإضافة إلى قيام سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من 600 فلسطيني في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، وكانت أغلب الإصابات والاعتقالات في مدينة القدس. وفي المقابل، سجل الشاباك 222 عملية مقاومة في تموز/ يوليو 2017 مقابل 94 عملية سُجلت خلال حزيران/ يونيو 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وأسفرت عمليات المقاومة عن مقتل 5 إسرائيليين، وإصابة 7 آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.

هبَّة باب الرحمة 2019[18]:

في سنة 2003، أغلقت سلطات الاحتلال باب الرحمة. وقد بدأت الهبّة بعدما اكتشف المصلون في المسجد الأقصى أن شرطة الاحتلال وضعت قفلاً على البوابة مساء 2019/2/17، إثر اجتماع مجلس الأوقاف الجديد في المبنى، وأداء صلاة الظّهر فيه. في اليوم التالي، أدّت جماهير القدس صلاة الظهر في منطقة باب الرحمة، وخلع الشّبان البوابة واشتبكوا مع قوات الاحتلال، وتحوّلت المنطقة إلى نقطة تجمّع ورباط وصلاة، مما حوّلها إلى ميدان مواجهة. وتوّج المشهد بفتح باب الرحمة ودخول أبناء القدس منه في 2019/2/22، لأوّل مرة منذ أغلقته شرطة الاحتلال سنة 2003.

• فلسطينيون يؤدون الصلاة في مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى

مسيرات العودة وكسر الحصار 2018–2019[19]:

في إبداع جديد في أساليب مقاومة الاحتلال، طرحت مجموعات فلسطينية، على وسائل التواصل الاجتماعي، في كانون الثاني/ يناير 2018، فكرة تنظيم مسيرات جماهرية في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات الفلسطيني بشكل متزامن، تهدف إلى تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً، وبشكل سلمي، وتحت العلم الفلسطيني، إلى أرضهم وبيوتهم التي أُخرجوا منها في حرب 1948، وحدّدوا يوم الأرض تاريخاً لانطلاق هذه المسيرات.

وتشكلت اللجنة التنسيقية العليا لمسيرة العودة الكبرى؛ وأكدت على أنها حالة جماهيرية غير فصائلية، تستهدف التحشيد الواسع للاجئين، والتقدم التدريجي باتجاه الحدود. غير أن انضمام الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة لمشروع المسيرة في 2018/3/17 أعطاها بُعداً مقاوماً، وتمّ بعد ذلك تشكيل إطار جديد هو

"الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار"؛ ليضيف بُعداً محلياً بإضافة هدف كسر الحصار إلى اسمها. وكانت البداية يوم الجمعة في 2018/3/30، حيث لقيت تجاوباً واسعاً. وشكّلت مسيرات العودة واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال؛ وبدت سلطات الاحتلال عاجزة أمامها، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها. وفي قطاع غزة اتخذت الفكرة شكلاً عملياً، حيث البيئة الحاضنة للمقاومة، وحيث المعاناة من الحصار، وحيث إن معظم أبناء القطاع هم من اللاجئين.

وحتى نهاية 2019، تمّ تنفيذ 86 مسيرة عودة. وقدَّم الشعب الفلسطيني نموذجاً بطولياً في مسيراته، ومواجهته للعدو، واقتحام مواقعه، وإرساله طائراته الورقية وبالوناته الحارقة للمستعمرات. وتوالت أيام الجُمَع، لتصل ذروتها في 2018/5/14، يوم الاحتفال الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث قدَّم قطاع غزة في ذلك اليوم 58 شهيداً، و2,771 جريحاً.

وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان، في 2019/12/20، أن قوات الاحتلال قتلت 364 فلسطينياً في قطاع غزة منذ انطلاق مسيرات العودة الكبرى. وأشار المركز إلى أن 19,173 فلسطينياً؛ بينهم 4,987 طفلاً و864 سيدة، أصيبوا خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرات العودة، بالإضافة إلى إصابة الآلاف بالاختناق.

• شاب فلسطيني مشارك في مسيرات العودة بقطاع غزة، 2018/10/22

تميزت مسيرات العودة بالإقبال الجماهيري الواسع، خصوصاً في قطاع غزة، وتفاعل كافة الشرائح الاجتماعية. وعبَّرت بشكل صادق وقوي عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقّ العودة، وتجلت فيها الوحدة الوطنية في المسيرات، وتميَّزت بالإبداع، إذ ترافقت معها فعاليات إبداعية، كالطائرات الورقية والبالونات والإرباك الليلي؛ ونجحت في إجبار الأطراف المشاركة في حصار قطاع غزة على تخفيفه.

معركة سيف القدس 2021[20]:

• جنود الاحتلال يطلقون قنابل صوتية ودخانية على المصلين في المسجد الأقصى، أيار/ مايو 2021

هبَّ أهل القدس في مواجهة محاولات الصهاينة مصادرة حي الشيخ جراح، والسعي الصهيوني الدؤوب لتهويد المسجد الأقصى والقدس، وتصاعدت المواجهات في العشر الأواخر من رمضان 1442هـ (أوائل أيار/ مايو 2021). وقد قررت قيادة حماس في غزة الانتصار للقدس وأهلها، فأطلقت صواريخها على الكيان الصهيوني بعد أن رفض التراجع عن إجراءاته في الشيخ جراح والأقصى. واتسعت دائرة المعركة، التي سمتها المقاومة "سيف القدس" وأسماها الصهاينة "حارس الأسوار"، لتستمر على مدى 11 يوماً 10–2021/5/21.

• مبانٍ مدمرة في غزة جراء القصف الإسرائيلي في معركة سيف القدس

ولأول مرة فرضت حماس وقوى المقاومة في غزة معادلة جديدة تربط بينها وبين القدس، ونابت عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية في الدفاع عن الأقصى والمقدسات، بالرغم مما تعانيه غزة من حصار ومن شُحٍّ في الإمكانات. وبالرغم من العدوان الصهيوني الشرس المدمر على قطاع غزة، فإن المقاومة نجحت في

مواجهة العدوان، وفي تطوير أدائها العسكري الرادع، وغطى مدى صواريخها الذي وصل إلى 250 كم، كلَّ الأماكن التي يسيطر عليها الكيان، وتمكنت الصواريخ التي اتسمت بمزيد من الدقة والقدرة التفجيرية من اختراق القبة الحديدية Iron Dome، وضرب المدن والتجمعات الصهيونية، مما اضطر ملايين الإسرائيليين للذهاب إلى الملاجئ، كما توقفت حركة القطارات بين وسط الكيان وجنوبه، وتمّ تعليق الطيران بمطار بن جوريون.

• عشرات الآلاف يتظاهرون وسط لندن دعماً للفلسطينيين، أيار/ مايو 2021

واتسمت هذه المعركة بتصعيد الانتفاضة الشعبية في القدس وباقي الضفة الغربية وفلسطين المحتلة 1948، كما اتسمت بتفاعل شعبي كبير في الخارج فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً؛ وخرجت المظاهرات الضخمة في كافة أرجاء العالم بما في ذلك أوروبا وأمريكا منددة بالعدوان الصهيوني. وتوحَّد الشعب الفلسطيني خلف المقاومة، في الوقت الذي انعزلت فيه قيادة السلطة والمنظمة سياسياً وشعبياً، وثبت فشل مسار التسوية السلمية. وقد اعترف سياسيون وعسكريون وأمنيون وإعلاميون صهاينة كبار بأن حماس وقوى المقاومة فازت في هذه المواجهة، وبأن "إسرائيل" خرجت خاسرة.

• سيارات محترقة في بلدة حولون بالقرب من تل أبيب، جراء إطلاق صواريخ المقاومة من غزة

أدى العدوان الصهيوني الذي تركز على المدنيين والمباني السكنية والمنشآت العامة، إلى استشهاد 260 شهيداً في قطاع غزة، بينهم 66 طفلاً، و40 امرأة، و17 مُسنّاً، وإصابة 1,948 بجراح؛ بينما استشهد في الضفة الغربية 29 شهيداً، وأصيب نحو 6,300 بجراح؛ واستشهد اثنان من فلسطينيي 1948 وجرح كثيرون. ودمَّر الصهاينة نحو 1,800

وحدة سكنية في قطاع غزة، بالإضافة إلى إصابة آلاف الوحدات الأخرى بأضرار. وفي الطرف الإسرائيلي قتل 13، وجرح نحو 330 آخرين، كما أصيبت الكثير من المباني بأضرار، وقدَّم إسرائيليون 3,424 طلب تعويض عن أضرار لحقت بممتلكاتهم ومساكنهم، بينها 1,724 طلباً متعلقاً بسياراتهم ووسائل تنقلهم. وخسر الاقتصاد الإسرائيلي نحو مليونين و140 ألف دولار.

ثالثاً: الوضع الداخلي الفلسطيني:

المسار العام:

استمرت أزمة المشروع الوطني في تحديد اتجاهاته ومساراته وأولوياته، خصوصاً في التعارض بين مسارَي التسوية السلمية والمقاومة المسلحة. وظلّ الوضع الفلسطيني يعاني من "الانقسام"، وعدم تنفيذ برنامج المصالحة، وعدم ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. وبالرغم من الجهود العديدة التي بُذلت لتحقيق المصالحة إلا أن إنفاذها على الأرض ظلّ يتسم بالتعطّل والتعثر. كما يزيد من صعوبة الأمر حالة عدم الثقة بين فتح وحماس؛ وتأثير التغيرات الإقليمية والبيئة الدولية في حسابات أطراف الانقسام، باتجاه عدم استعجال "دفع أثمان" المصالحة بانتظار حصول ظروف أفضل لأي منهما. ثم إن وجود سلطتين بمسارَين مختلفين في رام الله وغزة، يعكس أجواءه السلبية على العمل الوطني في فلسطين المحتلة سنة 1967. وما يزال الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، قادراً على تعطيل المصالحة في الداخل الفلسطيني إذا لم تتوافق مع مصالحه، من خلال تعطيل عمل الحكومة والانتخابات، وإفشال إصلاح الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية.

ومن أبرز أوجه الأزمة أن المؤسسة الرسمية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية) ظلَّت تعاني من الترهل والتردي و"الموت السريري"؛ ومن العجز عن استيعاب كافة مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وفشلت في تفعيل مؤسساتها وتفعيل دور فلسطينيي الداخل والخارج؛ بل، ومن تضاؤل دورها وحجمها إلى ما هو أقرب إلى دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، بدت الآفاق أكثر قتامة وانغلاقاً

أمام السلطة الفلسطينية في التحوّل باتجاه مشروع "الدولة"؛ وعانت من حالة من التآكل، ومن سعي الاحتلال الإسرائيلي إلى تفريغها من مضمونها الوطني، وتكريس دورها الوظيفي في خدمته. وبالتالي، فإن الوضع الكارثي في المؤسسات التمثيلية والقيادية الفلسطينية، أدى إلى إهدار طاقات الشعب الفلسطيني، وإضعاف قدرته على المضي في مشروع التحرير؛ في الوقت الذي يقوم فيه الاحتلال بمزيد من إجراءات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض.

وقد انعكست الثورات والتغيرات في العالم العربي على الوضع الداخلي الفلسطيني، ففي سنتي 2012–2013 (وخصوصاً الـ 18 شهراً الأولى منها) راهنت القوى المؤيدة لمسار المقاومة، وخصوصاً القوى الإسلامية، على نجاح هذه الثورات وعلى صعود ما يعرف بـ"الإسلام السياسي". غير أن الانقلاب العسكري في مصر، والحصار الخانق لقطاع غزة، ألقى بظلال سلبية على التيار الإسلامي الفلسطيني. وقد تعززت هذه الصورة باتساع الهجمة على التيار الإسلامي الحركي في كل الدول التي تشهد ثورات أو تغيرات، وحتى في الدول التي تخشى من هذه الثورات. وقد دفع هذا قيادة السلطة في رام الله (قيادة فتح) إلى عدم استعجال مسار المصالحة الداخلية الفلسطينية إلا وفق شروط دخول حماس "بيت الطاعة" باعتبارها الطرف الأضعف. غير أن مسار التسوية السلمية الذي انتهى إلى الفشل، والأزمات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، فرضت على الفلسطينيين العودة إلى مسار المصالحة، الذي شهد موجات صعود وهبوط في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ في ظلّ غياب برنامج سياسي مُوحَّد، وفي ظلّ إصرار فصيل فلسطيني (فتح) على استمراره في الهيمنة على المؤسسات الرسمية وصناعة القرار الفلسطيني.

مسار المصالحة الفلسطينية:

في 2012/2/6 قام خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس والرئيس عباس بتوقيع إعلان الدوحة برعاية مباشرة من أمير قطر، حيث نصّ على تشكيل حكومة توافق وطني يرأسها الرئيس عباس، وعلى تفعيل الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية[21]. غير أن عباس لم يُشَكل حكومة التوافق على مدى العامين التاليين، ولم

تفلح الحوارات الثنائية التي جرت برعاية مصرية حتى منتصف السنة التالية في إنزاله منزل التنفيذ، وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين بتحمل مسؤولية تعطيل المصالحة.

• خالد مشعل ومحمود عباس يوقِّعان على إعلان الدوحة بحضور أمير قطر

وبالتالي، واصلت حكومة الطوارئ في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض خلال سنتي 2012–2013 عملها، غير أن شدة الاعتراضات والانتقادات الصادرة عن قيادة فتح لاستمرار ترؤس فياض للحكومة، ومحاولة فياض الاستفادة من موقعه وعلاقاته، وما لديه من نفوذ مالي وإداري، لتشكيل كتلة من المؤيدين له، دفعت عباس لقبول استقالته في 2013/4/14، وتكليف رامي الحمد الله بدلاً عنه[22].

• رامي الحمد الله خلال أدائه اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس

أما في قطاع غزة فقد استمرت حكومة إسماعيل هنية بمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، أبرزها التحدي الاقتصادي نتيجة للحصار المفروض على القطاع، إلى جانب العدوان العسكري الإسرائيلي، كما تبادلت الاتهامات مع حكومة رام الله بالتسبب بزيادة معاناة القطاع، وتشويه صورة حماس.

وفي النصف الثاني من سنة 2013 قامت حكومة هنية بعدد من المبادرات في اتجاه المصالحة الفلسطينية، والتي لقيت تجاوباً من قيادة فتح، حيث تمّ التوصل إلى اتفاق جديد في 2014/4/23 بتفعيل المصالحة وإنهاء الانقسام، فيما عرف بـ"إعلان الشاطئ"، حيث قررت حماس طواعية تسليم إدارة قطاع غزة إلى حكومة توافق وطني. وقد تولى رامي الحمد الله رئيس وزراء السلطة في رام الله، والمقرّب من حركة فتح، تشكيل هذه الحكومة، التي بدأت مهامها في 2014/6/2[23]، غير أن هذه الحكومة تعثرت ولم تتمكن من استلام مهامها في قطاع غزة، نتيجة رفضها تثبيت الموظفين الذين عينتهم حكومة هنية المقالة التي كانت تدير القطاع، وبالتالي عدم إعطائهم رواتبهم. كما استمر التعثر بسبب مطالبة حكومة التوافق لحماس بتسليم إدارة المعابر (بما فيها معبر رفح) للحكومة، قبل أن تحلَّ الحكومة تماماً مشكلة الموظفين الذين عَلّقت رواتبهم. ولذلك، فعلى الرغم من إرسال الحكومة أكثر من وفد إلى غزة، إلا أنها لم تنجح في استلام إدارة القطاع؛ وفي الوقت نفسه، فقد أجرى الحمد الله تعديلاً وزارياً متجاهلاً التوافق مع حماس عليه.

ولم تخلُ هذه الفترة من اتهامات عباس وقيادات فتحاوية لحماس بإقامة "حكومة ظلّ" في القطاع، و"تجارة الحروب"، والسعي لإقامة إمارة في سيناء، وإجراء اتصالات سرية مع "إسرائيل" سعياً لفصل قطاع غزة. كما أيدت قيادات فتحاوية الإجراءات المصرية على الحدود مع القطاع وتدمير الأنفاق. أما حماس التي نفت الاتهامات بقوة، فقد استهجنت حملات الدعاية والتحريض ضدها، واتهمت عباس وقيادات فتحاوية بعدم الجدية في المصالحة، والسعي لإخضاع حماس، والتعامل مع غزة كـ"قرية نائية"، وبالتنسيق الأمني مع العدو، وبتحريض النظام المصري عليها؛ وبالتباطؤ والتعطيل في ملف إعادة إعمار قطاع غزة وفك الحصار.

وخلال هذه الفترة استمر تعطيل رئيس المنظمة والسلطة محمود عباس للمجلس التشريعي الفلسطيني الذي تهيمن عليه حماس؛ ولم يسعَ لأخذ شرعية لحكومته التي يرأسها رامي الحمد الله من المجلس؛ ولم يدعُ لاجتماع "الإطار القيادي المؤقت" الذي يجمع كافة القوى الفلسطينية إلا نادراً وفي إطار شكلي فاقد للصلاحية والفعالية. ودخل عباس فوق ذلك في نزاعٍ مع المجلس التشريعي وحماس عندما أمر بإنشاء المحكمة الدستورية في نيسان/ أبريل 2016، وهو ما عدَّته حماس كارثة وطنية، وخرقاً دستورياً[24]، واستخدم صلاحياته التي منحته إياها المحكمة الدستورية في رفع الحصانة عن خمسة من خصومه السياسيين (المحسوبين على محمد دحلان) من أعضاء المجلس التشريعي، بحجة إحالتهم للمحاكمة[25].

• رمضان شلّح

تتابعت خلال سنة 2016 لقاءات فتح وحماس، خصوصاً في الدوحة، لمحاولة إنفاذ اتفاق المصالحة الموقّع منذ أيار/ مايو 2011. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016 أعلن رمضان شلَّح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي مبادرة من عشر نقاط تدعو إلى إنهاء الانقسام، وعَقْدِ حوار للقوى الفلسطينية يؤدي إلى تبني برنامج وطني جديد، على أساس إلغاء اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وإعادة بناء منظمة التحرير، وإعطاء الأولوية لبرنامج المقاومة[26]. وبالرغم من ترحيب حماس وعدد من الفصائل بالمبادرة، إلا أن حركة فتح تعاملت معها على أساس أنها مبادرة غير واقعية[27].

وقد ازدادت حدّة الانقسام الفلسطيني عندما أعلنت حماس عن تشكيل لجنة لإدارة القطاع في أواخر آذار/ مارس 2017، بحجة استنكاف حكومة رام الله عن القيام بمهامها[28]. وقد تعاملت قيادة السلطة وفتح بشكل حاد مع الأمر، وأعلنت فتح في 2017/4/26 أنها اتخذت قراراً استراتيجياً باتباع "كل السبل" لإنهاء "الانقسام" وفق تعريفها له[29]. وبدأت رئاسة السلطة وحكومتها باتخاذ مجموعة من الإجراءات القاسية

كان من بينها خصم رواتب عشرات الآلاف من الموظفين التابعين لها في القطاع، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر، ووقف التحويلات الطبية للمرضى، والتوقف عن تغطية فاتورة الكهرباء الواردة من الاحتلال الإسرائيلي[30]. وقد كان لذلك آثار كارثية على القطاع، الذي يعاني أساساً من أوضاع كارثية، بعد عشر سنوات من الحصار، وبعد خوضه ثلاث حروب مدمرة مع قوات الاحتلال.

أما حماس فأكدت من طرفها على أن المصالحة "قرار استراتيجي" لا رجعة عنه، واتهمت فتح وقيادة السلطة بمحاولة تهميشها، وبمحاولة تطويع قطاع غزة وفق معايير اتفاق أوسلو. وفي الوقت نفسه قامت قيادة حماس، التي وجدت نفسها تحت ضغط مالي هائل وحصار خانق، بمجموعة من المبادرات باتجاه تفعيل المصالحة وفكّ الحصار، وأسهم دخول الطرف المصري على خطّ الوساطة في تحريك العجلة. وفي 2017/9/17 قامت حماس بحل اللجنة الإدارية، ودعت حكومة الحمد الله لاستلام مهامها[31]، وفي 2017/10/2 وصل الحمد الله مع أعضاء حكومته إلى غزة لاستلام المهام[32]. وفي 2017/10/12 تمّ توقيع اتفاق بين فتح وحماس في القاهرة، يقضي بأن تتم إجراءات تمكين الحكومة من استلام مهامها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2017، وتشكيل لجنة إدارية وقانونية لمعالجة موضوع استيعاب الموظفين المدنيين الذين عينتهم حكومة هنية السابقة، وتشكيل لجنة أمنية عليا لحل قضية الموظفين العسكريين[33]. وبالرغم من استلام الحكومة للمعابر في 2017/11/1 وإعلان حماس عن تعاونها الكامل لتمكين الحكومة، إلا أنّ قيادة السلطة في رام الله (فتح) لم ترفع بدورها العقوبات، ولم تحلّ قضية الـ 22 ألف موظف المعينين في القطاع؛ وربطت رفع العقوبات بانتظار المزيد من الإجراءات، وظلّت حكومة الحمد الله وقيادات فتحاوية تتحدث عن تقدمٍ جزئي بطيء، وتتعذّر بعدم سيطرتها على الأمن؛ كما أن بعض قيادات فتح حاولت فتح ملف المقاومة في القطاع وضرورة السيطرة عليه[34]. ولم ينفع لقاء الفصائل الفلسطينية في القاهرة في 2017/11/21[35]، ولا لقاء فتح وحماس بعده بعشرة أيام في تسريع إنفاذ برنامج المصالحة، الذي دخل سنة 2018 وهو ما يزال يعاني من التعثر.

• دونالد ترامب

وفي الوقت الذي أعطى الموقف الوطني الموحّد أواخر 2017 الرافض لاعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وقراره بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، المزيد من الأمل بإمكانية توحيد الصف الوطني، لمواجهة التحديات المتعاظمة، ولا سيّما مع عودة التنسيق المعلن بين الرئيس عباس وقيادات عليا في حركة حماس، فإنّ الموقف سريعاً ما عاد إلى حاله، لتنتكس العلاقات الوطنية برمّتها مع وقوع تفجير في غزة في آذار/ مارس 2018 استهدف موكب رئيس حكومة الوفاق الوطني بصحبة مدير المخابرات الفلسطينية[36]، أشارت فيه تحقيقات السلطات في غزة بأصابع الاتهام إلى المخابرات في رام الله، للتذرع باستمرار العقوبات والضغوطات[37]؛ بينما سارعت أجهزة السلطة في رام الله وفتح باتهام حماس بالمسؤولية[38].

احتلّت مسألة "التمكين" لحكومة الوفاق الوطني خصوصاً في سنة 2018 صدارة السجال الداخلي بين فتح وحماس، وذلك تحت عنوان التمكين الكامل والشامل للحكومة في الملفات كلّها، بما في ذلك ملف السلاح، الذي كان يجري الحديث عنه صراحة أو مواربة، بين حين وآخر. وعلى ضوء أنّ السلطة الفلسطينية لم تتقدّم بخطوات جديدة نحو قطاع غزة، ترفع فيها من العقوبات أو تخفّف منها، أو تعالج فيها واحد من أهم ملفات الإشكال بين الحركتين، وهو ملف موظفي حكومة قطاع غزة، فإنّ حماس تمسّكت بالجباية الضريبية الداخلية لدفع رواتب موظفي حكومتها وتسيير إدارتها في غزة[39]. غير أن حركة فتح تمسكت بموقفها المطالب بالتمكين للحكومة بما يشمل بسط السيطرة على الأرض، والأمن، والقضاء، والمعابر، والجباية الداخلية، وبما يتضمن عودة الوزراء ورؤساء الهيئات والسلطات والمؤسسات العاملة، ممّا يعني رفضها لوجود الموظفين الكبار من حكومة قطاع غزة في مرافق عملهم[40].

وبالرغم من المساحة التي احتلتها مسألة التمكين لحكومة الوفاق الوطني، فقد أقال الرئيس عباس هذه الحكومة، وكلّف في 2019/3/10 ولأول مرة منذ الانقسام الفلسطيني، قيادياً في حركة فتح هو عضو لجنتها المركزية محمد اشتية بتشكيل الحكومة[41]، في خطوة كانت من جملة خطوات كرّست فكّ الروابط السياسية والقانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأفضت إلى مزيد من الانقسام. فقد انعكس تشكيل هذه الحكومة بالسلب على مشاريع اليسار الفلسطيني لتوحيد نفسه، وفتحت التناقضات مرة أخرى داخل بعض قوى اليسار، بالإضافة إلى كشفها عن خلافات داخل فتح نفسها. وبينما لم تُعلن حكومة اشتية عن برنامج تفصيلي، فإنّها أعلنت عن ملامح برنامج مؤقت، من ضمنه العمل على إجراء انتخابات تشريعية بحسب كتاب التكليف من الرئيس عباس. وواجهت أزمة مالية خانقة، بعد اقتطاع الاحتلال لقيمة مخصّصات الشهداء والأسرى من الأموال الضريبية التي تجبيها لصالح السلطة، وبالرغم من رفض السلطة استلام أموال الضريبة منقوصة، فقد عادت واستلمتها في تراجع واضح عن قرارها.

• **حكومة محمد اشتية في صورة مع الرئيس محمود عباس بعد أداء اليمين القانونية، في مقر الرئاسة، 2019/4/13**

في كانون الأول/ ديسمبر 2018، حُلّ المجلس التشريعي بقرار من المحكمة الدستورية[42]، فيما بدا للكثيرين أنّ عباس وقيادة فتح دفعتها في هذا الاتجاه. ويمكن القول إنّ هذا الإجراء عزّز الإجراءات التي تدفع باتجاه الانفصال القانوني والسياسي بين إقليميّ السلطة الفلسطينية. وقد رفضت معظم القوى الفلسطينية الوازنة القرار، وتحفّظت عليه قوى أخرى، ولم يؤيده سوى حركة فتح، وبعض القوى الهامشية في الوسط السياسي الفلسطيني. وأثار القرار جدلاً قانونياً مؤسساً أولاً على الموقف من شرعية المحكمة الدستورية نفسها، ثم على مضامين قرار المحكمة، والانحياز السياسي

الذي تتضمنه. وقد أجمعت المؤسسات الحقوقية على الموقف المشكّك في شرعية المحكمة الدستورية، والمشكّك في صحة قرارها القاضي بحلّ المجلس التشريعي.

لم يترك الخطاب السياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس مجالاً للشك في كون الخطوة سياسية تغطّت بالقانون. وبعد سبعة شهور من حلّ المجلس التشريعي، حلّ الرئيس الفلسطيني مجلس القضاء الأعلى[43]، لتخلو الساحة من أي سلطة موازية للسلطة الفلسطينية، ولينفتح المجال لاستخدام القضاء في الخصومات الداخلية، وفي تعزيز الهيمنة الأمنية على المجتمع الفلسطيني. وقد أدّت هذه الأجواء إلى استمرار بيئة الانقسام خلال سنة 2019 وإلى مزيد من التوتر والخلاف بين فتح وحماس، وإلى مزيد من السلوك السلطوي والأمني للقيادة في رام الله، وإلى سحب سلطة رام الله موظفيها من معابر قطاع غزة.

من جهة أخرى، حصل إجماع فلسطيني ضدّ صفقة ترامب "السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي: Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People" (التي أعلنت تفاصيلها رسمياً في 2020/1/28)، وضدّ المحاولات الصهيونية الأمريكية لتصفية قضية فلسطين، وضدّ محاولات عزلها عن محيطها العربي والإسلامي من خلال برامج التطبيع. كما أصابَ الإحباطُ قيادة فتح والسلطة الفلسطينية في رام الله بعد أن سقط رهانها على مسار التسوية، وعلى تحويل السلطة إلى دولة حقيقية ذات سيادة، وبعد أن تمّ تكريس دور السلطة كأداة في خدمة الاحتلال ومرتهنة إلى إرادته؛ وبعد أن تمّ تجاهلها وتجاوزها في محاولة فرض الرؤية الأمريكية الصهيونية على مسار "حلّ" القضية. ولذلك، اضطرّت قيادة السلطة في رام الله بعد كثير من التردد في 2020/5/19 لإعلان تجميد العمل باتفاق أوسلو وملحقاته، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. ومع ذلك فقد أصرّت على الالتزام بالتسوية السلمية وبـ"الشرعية الدولية"، ورفضت أن تكون مناطق السلطة منطلقاً للعمل المقاوم المسلح ضدّ الاحتلال[44].

وفي ضوء تواصل قيادات من حماس بقيادات من فتح للدفع باتجاه تصليب الموقف الفلسطيني ضدّ صفقة ترامب ومشاريع الضم الإسرائيلي، فإن الوضع المتأزم للسلطة دفع قيادة فتح باتجاه تليين مواقفها، وتسليم جبريل الرجوب ملف المصالحة وملف مواجهة الضم، مما أوجد بيئة أفضل للحوار بين فتح وحماس.

وقد لقيت جهود المصالحة زخماً بعد عقد مؤتمر صحفي مشترك لصالح العاروري نائب رئيس حركة حماس مع جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح في تموز/ يوليو 2020[45]، ثم بلقاء الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في 2020/9/3[46]، والتوافق على تفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، وتشكيل قيادة موحّدة لها في الضفة الغربية، وتفعيل مسار المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، بحيث تشمل جميع الفلسطينيين وجميع الفصائل، على أُسس ديموقراطية وشعبية، وعلى أساس التمثيل النسبي[47].

• مؤتمر صحفي لصالح العاروري وجبريل الرجوب، تموز/ يوليو 2020

وقد تتابعت اللقاءات والاتصالات بين فتح وحماس لبلورة خريطة عمل لإنفاذ التوافقات على الأرض، وفق جدول زمني والتزامات واضحة، وإشراك باقي الفصائل الفلسطينية في المسار. غير أن هذه اللقاءات تعثّرت بعد لقاء القاهرة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر[48]، نظراً لإصرار حماس على شرط تزامن الانتخابات المتعلقة بالمجلس التشريعي والمجلس الوطني ورئاسة السلطة الفلسطينية، باعتباره أمراً متفقاً عليه في اتفاق المصالحة سنة 2011؛ ثم بسبب إعلان القيادي في السلطة وفي فتح حسين الشيخ في 2020/11/17 استئناف العلاقة والتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي[49].

شهد مسار المصالحة انفراجاً كبيراً في كانون الثاني/ يناير 2021 بعد أن تنازلت حماس عن شرط التزامن، وعلى تأجيل الاتفاق على البرنامج السياسي؛ وتأجيل

معالجة استحقاقات الانقسام السياسي، كما كانت قد سكتت عن حلّ المجلس التشريعي، وسكتت عن استئناف السلطة للتنسيق الأمني؛ وبالتالي ألغت أي ذرائع أمام محمود عباس وقيادة فتح، وأصبحت الترتيبات وفق "مقاس" السلطة في رام الله. وأعلنت حماس أنها حصلت على ضمانات من دول عربية وإسلامية بنزاهة الانتخابات ومضيّها إلى نهايتها[50]. وبالتالي، أصدر عباس مرسوم الانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2021 الذي تضمن عقد الانتخابات المجلس التشريعي في 2021/5/22 وانتخابات رئاسة السلطة في 2021/7/31 وتشكيل المجلس الوطني في 2021/8/31[51].

وقد كان هناك إقبال كبير في الضفة والقطاع على تسجيل الناخبين فاق الـ 93%[52]، وتشكلت 36 قائمة تمّ قبول أوراقها، حيث شملت جميع الفصائل الفلسطينية والكثير من القوائم المستقلة[53]. وقبيل انطلاق الحملات الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت قيادة السلطة (قيادة المنظمة وفتح) في 2021/4/29 بتعطيل العملية الانتخابية، وإعلان تأجيلها إلى أجل غير مسمى، بما تسبب بحالة سخط شعبي واسع[54].

وقد سبق أن ظهرت مؤشرات على احتمال اتخاذ هذا القرار، حيث كان واضحاً أن المبرر الذي سيستخدم لتبريره هو التذرع برفض الاحتلال الإسرائيلي إجراء الانتخابات في القدس. لكن في حقيقة الأمر كان واضحاً للجميع أن أبرز الدوافع التي وقفت وراء قرار تعطيل الانتخابات هي الخشية من نتائجها، مع تزايد المؤشرات على فوز حماس؛ واحتدام الخلافات داخل صفوف حركة فتح، ونزولها في ثلاث قوائم أساسية، بالإضافة إلى عدد من القوائم الصغيرة المحسوبة عليها. وخشية محمود عباس من خسارة مرجّحة لموقع الرئاسة، بسبب إصرار مروان البرغوثي على الترشح للانتخابات الرئاسية، وتخوفات الولايات المتحدة و"إسرائيل" وعدد من الدول العربية من الاحتمالات القوية لتقدّم حركة حماس في الانتخابات، وتقديمها النصائح وممارسة الضغوط على عباس لتأجيل الانتخابات.

• مروان البرغوثي

وقد ترتّب على قرار تعطيل الانتخابات عزل السلطة وقيادتها سياسياً، وفقدانها الثقة والمصداقية، وتراجع شعبية فتح عباس، ورفض معظم الفصائل والقوى والنخب الفلسطينية مبررات السلطة لتعطيل الانتخابات؛ وعودة التوتر والتأزم للعلاقات الداخلية الفلسطينية؛ وظهور قيادة فتح سبباً رئيسياً في الانقسام الفلسطيني؛ وإضعاف موقف عباس والسلطة لدى الأطراف العربية والدولية، بسبب هربه من استحقاق الانتخابات، وتهرّبه من نتائجها المحتملة؛ وبالتالي إضعاف شرعيته عملياً في عيونها.

وفي ضوء تعطيل الانتخابات، وفي ضوء معركة "سيف القدس" التي قادتها حماس باقتدار بعد ذلك بأيام، حدث تقدّم كبير في مكانة حماس والمقاومة فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وزاد وزنها لدى الأصدقاء والخصوم والمحايدين، كما برزت قناعة إقليمية ودولية بضرورة الانفتاح عليها والتواصل معها في أي ترتيبات سياسية مستقبلية لتحقيق الاستقرار الإقليمي. كما أن المعركة عززت وحدة الشعب الفلسطيني جغرافياً (الضفة، قطاع غزة، فلسطين المحتلة 48، الشتات)، حيث شاركت كل ساحات الثقل الفلسطيني في مشروع مواجهة الاحتلال، وفي الوقوف خلف المقاومة.

الانتخابات المحلية البلدية:

شهدت سنة 2012 إجراء الانتخابات المحلية البلدية في الضفة الغربية حيث اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية في الضفة نتائج الانتخابات التي بلغت نسبة الاقتراع فيها 55%[55]. وبدت نتائج الانتخابات المحلية باهتة وفاترة بحكم إعلان قوى المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس، عن مقاطعتها وعدم المشاركة فيها، ترشيحاً واقتراعاً، مما نزع طابع المنافسة الجادة عنها[56]. وبالرغم من فوز فتح في معظم البلديات، إلا أن هذه الانتخابات عبَّرت عن حالة الانقسام الفتحاوي الداخلي، حيث فازت شخصيات وقوائم مفصولة من الحركة على القوائم الرسمية لفتح، كما في مدينة نابلس[57].

أسهمت تجربة الانتخابات المحلية البلدية التي دعت حكومة رام الله إلى عقدها في 2016/10/8، في تأجيج النزاع الداخلي الفلسطيني، بدلاً من أن تكون عينةً اختبارية ناجحة مشجعة باتجاه تطبيق برنامج المصالحة. إذ إن معظم القوى الفلسطينية (بما فيها فتح وحماس) قررت المشاركة في الانتخابات. وأظهر كشفٌ أولي وجود 787 قائمة في الضفة الغربية و87 قائمة في غزة[58]. وفي الوقت الذي أخذت تظهر فيه توقعات بفوز حماس في المدن الرئيسية في الضفة، ظهرت تحذيرات إسرائيلية من أن حماس قد تعزز تأثيرها السياسي.

وفي هذه الأجواء القلقة رفعت جهات فتحاوية طعوناً إلى محكمة العدل العليا برام الله (التي يحسبها كثيرون على فتح) بعدم دستورية الانتخابات في قطاع غزة، باعتبار أن القضاء والسلطة في القطاع فاقدة للشرعية[59]. وقد كان ذلك في إثر تقديم جهات محسوبة على حماس في القطاع طعوناً في قوائم انتخابية؛ قبلت اللجنة المركزية للانتخابات منها أربعة طعون، ثلاثة من بينها لقوائم فتحاوية[60]. وقد قررت المحكمة العليا تأجيل الانتخابات وإجراءها في الضفة واستثناء قطاع غزة، وهو ما دفع حماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي لمقاطعة الانتخابات، التي جرت في 2017/5/13. حيث فاز المستقلون بـ65% من المقاعد، فيما فازت القوائم الحزبية بـ35% فقط؛ وهو ما عكس ضعف أداء فتح حتى في غيبة الفصائل الرئيسية المنافسة[61].

التنسيق الأمني لسلطة رام الله مع الاحتلال:

استمرت السلطة في رام الله بالتنسيق الأمني مع الاحتلال معظم الفترة 2012–2021 (إلا من فترات انقطاع محدودة) بالرغم من قرارات المجلسَين الوطني والمركزي بوقفه، وشبه الإجماع الفلسطيني الفصائلي والشعبي على وقفه أيضاً. ويبدو أن قيادة السلطة تدرك أن جانباً أساسياً لجوهر وجودها بالنسبة لـ"إسرائيل" مرتهن بالتنسيق الأمني؛ كما تدرك الإجراءات القاسية التي تنتظرها لو فعلت ذلك. وهو تنسيق لم يترك آثاره السلبية على قوى المقاومة، وعلى العلاقات الفصائلية فحسب، بل إنه أحدث شروخاً بالغة في البنية النفسية والمجتمعية الفلسطينية.

وقد كان ملف التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية في رام الله وبين سلطات الاحتلال أحد أبرز نقاط الاختلاف الفلسطينية؛ فقد صدرت دعوات واسعة ومتكررة من القوى والفعاليات الفلسطينية، خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية بوقف هذا التنسيق. غير أن عباس وقيادة السلطة أصرَّا على استمراره، حتى بعد قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2015/3/5 بوقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في سائر الاتفاقيات مع الاحتلال[62]؛ حيث تعامل معها عباس باعتبارها مجرد توصية لا تُنفذ إلا بمرسوم رئاسي يصدر عنه. وقد عبّر القادة الأمنيون والمسؤولون الإسرائيليون عن ارتياحهم لأداء السلطة الأمني، وتنسيقها معهم ضدّ قوى المقاومة، خصوصاً وأن الأمن الفلسطيني نجح في إحباط الكثير من عمليات المقاومة والقبض على خلاياها، كما عمل بشكل فعال على احتواء وإطفاء انتفاضة القدس. ولعل اعتراف ماجد فرج، مدير

المخابرات الفلسطينية، بإحباط نحو مئتي هجوم ضدّ إسرائيليين في الأشهر الثلاث الأولى لانتفاضة القدس (تشرين الأول/ أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 2015)، والذي لقي حالة استنكار فلسطيني واسعة، يدل على المدى الذي وصل إليه هذا التنسيق[63].

وقد اضطرت قيادة السلطة لوقف التنسيق مؤقتاً أيام هبّة باب الأسباط في القدس في تموز/ يوليو 2017، غير أنها عادت تدريجياً للتنسيق بعد هدوء الأوضاع[64].

وتكررت التصريحات الإسرائيلية في سنتي 2018–2019 حول أهمية دور السلطة في خدمة الأمن الإسرائيلي، ومنع أجهزة السلطة الأمنية لنحو 40% من العمليات الموجهة ضدّ الاحتلال[65]، وإسهامها في احتواء الهبّات التي شهدتها الضفة الغربية. كما استمر الدعم الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالرغم من قطع الولايات المتحدة دعمها عن السلطة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى اللقاءات التنسيقية المعلنة، وفي مستويات عليا.

وكما أشرنا سابقاً، فإن قيادة السلطة في رام الله قامت في ضوء مواجهة صفقة ترامب في 2020/5/23 بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال؛ غير أنها عادت في 2020/11/17 إلى استئناف هذا التنسيق من جديد.

منظمة التحرير الفلسطينية:

طوال الفترة 2012–2021 سعى محمود عباس لتجنّب دعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع؛ كما لم تقم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأي إجراء حقيقي لاستيعاب القوى الفلسطينية، خصوصاً تلك التي تملك حضوراً شعبياً واسعاً كحماس والجهاد الإسلامي، في أطر المنظمة؛ كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات جدّية باتجاه تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها. بينما قوبلت عملية استقالة عباس وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية من عضويتها في آب/ أغسطس 2015، والدعوة لعقد اجتماع للمجلس الوطني بتشكيله القديم وفي الداخل الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، برفض واسع من حماس والجهاد وأطراف من المنظمة نفسها، باعتبار ذلك التفافاً على استحقاقات المصالحة، وتحركاً يهدف لتكوين لجنة تنفيذية تتوافق مع أجندات رئاسة المنظمة والسلطة. وقد أدى ذلك إلى تأجيل عقد هذا المجلس[66].

وبشكل يتعارض مع التوافق الفلسطيني الذي تمّ في بيروت في أوائل 2017 على عقد المجلس الوطني الفلسطيني؛ فقد أصرَّ عباس وقيادة فتح على الدعوة لعقد دورة عادية

للمجلس تحت الاحتلال في رام الله في أواخر نيسان/ أبريل 2018؛ مما أدى إلى مقاطعة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لهذا المجلس، بدعوى مخالفتها لما اتفق عليه وطنياً من قبل[67]. وقد خالف الرئيس عباس بالفعل وعده، الذي قطع به، بعد قرارات ترامب بخصوص القدس، بأن تكون الدورة دورة طارئة. وقد ازداد الشرخ الوطني، مع عقد دورات المجلس المركزي؛ حيث قاطعته حماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية. واتسعت المقاطعة في الدورة الثلاثين للمجلس المركزي المنعقدة في رام الله في 28–2018/10/29 لتشمل أيضاً الجبهة الديموقراطية والمبادرة الوطنية، ولتجد فتح نفسها معزولة بعيداً عن معظم الفصائل الفلسطينية الوازنة[68].

أفضت دورة المجلس الوطني المنعقدة في (4/30–2018/5/3) إلى انتخاب الرئيس عباس رئيساً لفلسطين، وتوافق المشاركين على لجنة تنفيذية جديدة، وانتخاب الرئيس عباس رئيساً لها، وتوافقهم أيضاً على 35 عضواً جديداً للمجلس المركزي لمنظمة التحرير[69]. وهو الأمر الذي يعني تكريس هيمنة حركة فتح، ونخبة السلطة على منظمة التحرير، وبالتالي قطع الطريق على بقية القوى الوطنية، واستخدام المنظمة سياسياً في الخلافات الداخلية، وفي ترتيبات ما بعد الرئيس عباس. وأما القرارات السياسية لمجمل تلك الجلسات بخصوص الصراع مع الاحتلال، كإعادة النظر في التزامات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تجاه الاتفاقات الموَقّعة مع الاحتلال، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، والانفكاك الاقتصادي عنه، وتفعيل المقاومة الشعبية[70]، فلم يُنفّذ منها شيء، حتى بعد أن أعلن عباس عن تشكيله لجنة لإنفاذ القرارات؛ مما عكس انطباعاً واسعاً بعدم جدية تلك القرارات، وأنّها محض مناورات إعلامية، تهدف إلى تعبئة الفراغ السياسي بالخطابة السياسية. كما أنّ القرارات التي أعلنت عنها قيادة المنظمة (قيادة السلطة وفتح) بعد انفضاض المجلس بنحو سنتين في مواجهة صفقة ترامب، قد اتخذت طابعاً تكتيكياً مؤقتاً، سرعان ما تراجعت عنها.

الأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية:

• محمد دحلان

شهد الوضع الفتحاوي الداخلي بروزاً للخلافات خصوصاً بين تيار الرئيس عباس وتيار محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة. حيث واصل دحلان، مستفيداً من الدعم الإماراتي، ومن علاقاته الجيدة مع النظام المصري بعد الانقلاب على مرسي، ومن شبكة

علاقاته الفتحاوية الواسعة، هجومه على عباس؛ غير أن عباس واجهه بحملة إعلامية عنيفة، كما تبادل عباس ودحلان الاتهامات بشأن المسؤولية عن استشهاد ياسر عرفات، الذي أشارت أبحاث خبراء سويسريين إلى تعرضه لنسبة عالية من السمّ الإشعاعي من مادة البولونيوم. كما ظهرت الخلافات بشكل أوضح إثر الإعلان عن انتخابات المجلس التشريعي للسلطة في ربيع 2021، حيث تحالف مروان البرغوثي مع ناصر القدوة في قائمة مستقلة عن فتح "الرسمية"، بينما أصر البرغوثي على منافسة عباس على موقع رئاسة السلطة. هذا بالإضافة إلى نزول تيار دحلان في قائمة خاصة.

وقد عقدت فتح مؤتمرها السابع في رام الله في 11/29–2016/12/4 بمشاركة 1,400 عضو، حيث أعيد انتخاب عباس رئيساً لفتح، واحتفظ 12 عضواً بمناصبهم في اللجنة المركزية من أصل 18 منتخباً حيث انضم إليهم 6 أعضاء جدد. كما تمّ انتخاب 80 عضواً في المجلس الثوري لفتح. وقد تمكّن تيار الرئيس عباس من السيطرة على مفاصل حركة فتح، ومن إقصاء أنصار محمد دحلان.

• **المؤتمر العام السابع لحركة فتح في رام الله، 2016/11/29**

• خالد مشعل

أما حماس، فقد تابعت إيقاعها وتداولها الانتخابي الشُّوري المنتظم بالرغم من الصعوبات اللوجستية؛ فأجرت انتخاباتها الداخلية أواخر 2012 وفي النصف الأول من 2013. وكان مشعل أعلن مطلع 2012 نيته عدم الترشح لرئاسة المكتب السياسي لحماس، غير أنه تحت الضغط الداخلي اضطر للتراجع. وفي 2013/4/2 أعلنت حماس في بيان رسمي عن قيام مجلس الشورى العام التابع للحركة بتجديد الثقة لمشعل كرئيس للمكتب السياسي لولاية تنظيمية جديدة.

وفي النصف الأول من سنة 2017 عقدت حماس سلسلة عملياتها الانتخابية، وتولى قيادة مكتبها في غزة يحيى السنوار، وتولّى ماهر صلاح قيادة مكتبها في الخارج، وتولى صالح العاروري قيادة مكتب الضفة، ثم انتخب لاحقاً نائباً لرئيس الحركة؛ بينما انتخب مجلس الشورى العام إسماعيل هنية خلفاً لخالد مشعل في 2017/5/6.

• ماهر صلاح

• صالح العاروري

• يحيى السنوار

• إسماعيل هنية

وكانت حماس قبيل تنحي مشعل قد أعلنت عن وثيقتها السياسية، التي عبَّرت حسبما ذكرت حماس عن "روح التجدد والتطور والانفتاح لديها، مع المحافظة على الثوابت". وقد صيغت الوثيقة بلغة سياسية محترفة، تتميز بالواقعية والمرونة، وتؤكد فيها حماس هويتها الإسلامية الفلسطينية الوطنية، وعدم التنازل عن أي جزء من فلسطين، وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"؛ غير أنها لا تمانع في الالتقاء مع القوى الوطنية على برنامج الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967[71].

وفي النصف الأول من سنة 2021 عقدت حماس انتخاباتها الداخلية، وأعيد انتخاب يحيى السنوار لقيادة مكتبها في غزة، وتولّى خالد مشعل قيادة مكتبها في الخارج، وتولى صالح العاروري قيادة مكتب الضفة. وفي مطلع آب/ أغسطس 2021، انتخب مجلس الشورى العام لحركة حماس إسماعيل هنية رئيساً للحركة وصالح العاروري نائباً له، كما استكمل انتخاب باقي أعضاء قيادة الحركة.

أما الجبهة الشعبية فعقدت مؤتمرها السابع في كانون الأول/ ديسمبر 2013، حيث انتخبت هيئاتها القيادية، وجدد المؤتمر العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انتخاب الأسير أحمد سعدات أميناً عاماً للجبهة، وانتخب أبو أحمد فؤاد نائباً للأمين العام خلفاً لعبد الرحيم ملوح[72].

كما أعلنت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين رسمياً، في 2018/7/28، عن اختتام أعمال مؤتمرها الوطني العام السابع بانتخاب لجنة مركزية جديدة، انتخبت بدورها مكتباً سياسياً جديداً برئاسة الأمين العام نايف حواتمة[73].

وفي ضوء دخول الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلح في غيبوبة سنة 2017، فقد قامت الحركة في 2018/9/28، بانتخاب الأستاذ زياد النخالة أميناً عاماً للحركة خلفاً له، كما انتخبت محمد الهندي نائباً للأمين العام. وتم انتخاب 9 أعضاء علنيين للمكتب السياسي، بالإضافة إلى عدد آخر لم تعلن أسماؤهم[74]. وقد توفي رمضان شلح رحمه الله في 2020/6/6.

وأعاد الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، في 2019/11/9، في مؤتمره الرابع انتخاب صالح رأفت أميناً عاماً للحزب[75]. كما أعادت اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي، غداة انتهاء أعمال المؤتمر الثاني عشر في حزيران/ يونيو 2021، انتخاب أحمد مجدلاني أميناً عاماً لها[76].

• أبو أحمد فؤاد

• نايف حواتمة

• أحمد مجدلاني

• محمد الهندي

• زياد النخالة

• صالح رأفت

وقد أظهر الخط العام لنتائج استطلاعات الرأي التي يجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال هذه الفترة (2012–2021)، في الضفة والقطاع استمرار حالة الاستقطاب في الشارع الفلسطيني، إذ حصلت فتح وحماس على أكثر من ثلثي الأصوات، بنحو ثلث الأصوات لكل منهما، مع هامش صعود وهبوط لأي من الطرفين بحسب تطور الأحداث، بينما حصلت الفصائل الأخرى مجتمعة على نحو 10%. كما أظهرت تراجعاً في شعبية الرئيس عباس، حيث ظهر في استطلاعات عديدة أن إسماعيل هنية مرشح حماس سيفوز عليه في انتخابات رئاسة السلطة؛ غير أن الأسير مروان البرغوثي لديه فرص أعلى منهما للفوز في حال نزوله الانتخابات. كما عكست الاستطلاعات حالة إحباط متزايدة تجاه اتفاقيات أوسلو وتجاه أداء السلطة في رام الله؛ ورفضت الأغلبية تنسيق السلطة الأمني مع الاحتلال؛ كما رفضت أغلبية ساحقة قرار حل المجلس التشريعي[77].

رابعاً: مسار التسوية السلمية 2012–2021:

اتسم مسار التسوية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين باستمرار حالة الجمود والتّعثر، وتراجع اهتمام إدارة أوباما باستئناف المفاوضات، في ضوء استمرار الرفض الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية للعودة للمفاوضات، والمتمثلة بتجميد الاستيطان وقبول حدود سنة 1967 كمرجعية للتفاوض بشأن حدود الدولة الفلسطينية الموعودة. هذا الرفض دفع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة في رام الله إلى اللجوء لبدائل أخرى، حيث حصلت على مقعد لفلسطين في الأمم المتحدة بصفة دولة غير عضو في 2012/11/29، حيث صوَّت لصالحها 138 دولة.

غير أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية استؤنفت في واشنطن في نهاية تموز/ يوليو 2013، وفق الشروط الإسرائيلية، من دون تلبية أيّ من الشروط، التي أكدت عليها قيادة منظمة التحرير طوال ثلاثة أعوام، وفرض الجانب الإسرائيلي أجندته في التركيز على الجانب الأمني. وقد أظهر الطرف الأمريكي انحيازاً أكبر للجانب الإسرائيلي، وامتنع عن ممارسة أيّ ضغوط عليه. ولم تفلح جهود تسعة أشهر من التفاوض في الوصول إلى أيّ نتائج، ليتعثر مسار التسوية من جديد.

ومن جهة أخرى، فإن قيادة منظمة التحرير أصرت على التمسك بمسار التسوية السلمية بالرغم من وصولها إلى حائط مسدود. وفي ظلّ حالة الإحباط التي تشعر بها، فقد هدَّد محمود عباس بتسليم مفاتيح السلطة، والاستقالة، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، واتخاذ قرارات بوقف التنسيق الأمني، وإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية، والتلويح بسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، واللجوء للمنظمات الدولية لمحاسبة الاحتلال. وقد تعامل الطرف الإسرائيلي مع هذه التهديدات على أنها مجرد تكتيكات، تفتقد وجود نية حقيقية لتنفيذها.

• **صائب عريقات وتسيبي ليفني عقب مؤتمر صحفي في واشنطن بحضور جون كيري، 2013/7/30**

وقد فشلت المبادرة الفرنسية التي جمعت فرنسا لأجلها عشرين من وزراء الخارجية وممثلي الدول في حزيران/ يونيو 2016، والتي حاولت من خلالها التأكيد على حلّ الدولتين، وتثبيت مواعيد نهائية للتفاوض، كما لم ينجح اجتماع "باريس للسلام" في كانون الثاني/ يناير 2017 بسبب المقاطعة الإسرائيلية له، وبسبب الدور الأمريكي المعطّل. وفشلت أيضاً، في إطار محاولات دفع مسار التسوية، مبادرات روسية وصينية... وغيرها.

ومع استلام دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية، تماهت إدارته مع اليمين الصهيوني، وانتقلت إلى ما يشبه الشراكة الكاملة مع الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والعنصرية.

وتخلى ترامب عن الموقف الأمريكي بقيام دولة فلسطينية، وبأن الضفة والقطاع أراضٍ محتلة، وأن الاستيطان غير شرعي. وأخذ ترامب يتحدث عن ضرورة تغيير قواعد اللعبة كلياً، واستبدال مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تضمنت الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية (حقّ تقرير المصير الذي يشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وحقّ التعويض والعودة للاجئين من الديار التي هجروا منها)؛ حيث دعا إلى اعتماد مرجعية جديدة تستند أساساً إلى الوقائع والحقائق التي أقامها ويقيمها الاحتلال على الأرض.

وتلقى مسار التسوية ضربة قاصمة عندما قررت الولايات المتحدة في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقلت سفارتها فعلاً للقدس في 2018/5/14، كما أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً بإخراج القدس من العملية التفاوضية. وقررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ثم طالبت بحل وكالة الأونروا، وتغيير تعريف اللاجئ، بحيث ينحصر بالذين ولدوا في فلسطين من دون أولادهم وأحفادهم. وقطعت واشنطن الدعم عن السلطة الفلسطينية، ما عدا المساعدات الأمنية، وطالبت بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، ولم تتعامل الإدارة الأمريكية مع الأراضي المحتلة سنة 1967 باعتبارها أراضٍ محتلة. وفي أواخر 2019 قررت اعتبار الاستيطان في الضفة الغربية شرعياً وقانونياً، وغير مخالف للقانون الدولي.

أما ما يعرف بـ"صفقة القرن" أو "صفقة ترامب"، فقد تمّ الإعلان عنها في 2020/1/28؛ بعد أن استمرت "التسريبات" حولها طيلة ثلاثة أعوام. وقد جاءت في 181 صفحة، وتحتوي على 22 قسماً، و4 ملاحق، من بينها خريطتان توضحان جغرافية "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المفترضة وتوزيع المستوطنات. وتلخصت بنود الوثيقة في إنشاء كيان فلسطيني تحت الهيمنة الصهيونية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن تسميته تجاوزاً "دولة"؛ بحيث يكون منزوع السلاح تماماً، وتكون عاصمة الكيان في الضواحي المجاورة لشرقي القدس، ويتم استقطاع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وضمها لـ"إسرائيل". ويخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية، كما تبقى المياه الإقليمية لغزة تحت السيطرة الإسرائيلية؛ ويتم دمج سكان

قرى المثلث الفلسطيني في فلسطين المحتلة 1948 مع الكيان الفلسطيني، وتبقى معابر "الدولة الفلسطينية" خاضعة للرقابة الإسرائيلية. ويتم توسيع قطاع غزة من خلال مناطق مجاورة في صحراء النقب، في مقابل الأرض المصادرة من الضفة الغربية. وعلى "الدولة الفلسطينية" الإقرار بـ"يهودية الدولة الإسرائيلية".

• **الإعلان عن خطة ترامب "صفقة القرن"، 2020/1/28**

هدفت صفقة ترامب في جوهرها إلى:

1. تحقيق التطبيع الإسرائيلي مع البلدان العربية، وبناء العلاقات مع الدول العربية مع تجاوز الطرف الفلسطيني، ليُستخدم ذلك في الضغط عليهم لقبول الشروط والإملاءات الإسرائيلية.
2. تحقيق ما يُسمى "السلام الاقتصادي"؛ من خلال التعامل مع قضية فلسطين كقضية إنسانية تحل بتحسين أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية، وليس بوصفهم شعباً تحت الاحتلال، وينشد التحرير.
3. إنهاء حلّ الدولتين، وإعطاء فلسطينيي الضفة والقطاع حكماً ذاتياً (يحمل اسم دولة) منزوع السلاح، تحت الهيمنة الإسرائيلية؛ مع تحويل الضفة إلى كانتونات ممزقة محاطة بالكيان الإسرائيلي من كل الجهات، وتجريد قطاع غزة من سلاحه، ومواجهة حماس لتطويعها.

4. شطب حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وفرض السيادة الكاملة على القدس، وضمّ مناطق الأغوار وضمّ المستوطنات.

5. تغيير بوصلة الصراع؛ بإدخال "إسرائيل" في تحالفات في المنطقة ضدّ ما يسمى "الإرهاب"، و"الإسلام السياسي"، وإيران، وإشغال المنطقة بصراعات طائفية وعرقية.

وبالرغم من تصاعد الضغط على الفلسطينيين لفرض "الصفقة" عليهم، غير أنهم اتحدوا ضدها، وانتهى عهد ترامب دون أن يتمكن من إنفاذها. غير أن سنة 2020 شهدت انجرار بعض الأنظمة العربية لمسار التسوية السلمية، وهي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، ودخولها في حظيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، مما مثَّل انتكاسة كبيرة لأمتنا العربية والمسلمة.

ومع انتهاء عهد ترامب، وفوز بايدن بالانتخابات الأمريكية، تراجع الضغط الأمريكي بشأن "صفقة ترامب"، وإن كان جوهر السياسة الأمريكية الداعم والراعي للكيان الصهيوني لم يتغيّر.

• خريطة فلسطين المستقبلية وفق "صفقة القرن"

خامساً: القدس والوضع الحالي:

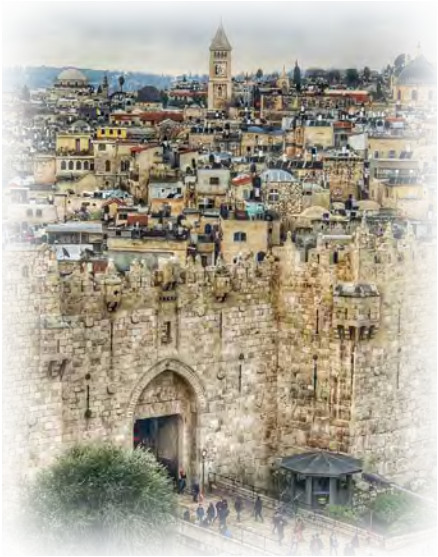

القدس مسألة مركزية في الفكر اليهودي الصهيوني؛ لما تمثله من أبعاد دينية وتاريخية. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في سنة 1947، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، قد أعطى القدس وضعاً خاصّاً بحيث تكون تحت السيادة الدولية. ولكن الصهاينة احتلوا غربي القدس سنة 1948، وقاموا بطرد 60 ألفاً من سكانها العرب. ويملك الفلسطينيون نحو 88.7% من مجمل مساحة القدس الغربية، والتي قام الصهاينة بتهويدها، وبناء أحياء سكنية يهودية فوق أراضيها، وأراضي القرى العربية المصادرة حولها، مثل قرية لفتا التي بُني عليها البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) وعدد من الوزارات، وقرى عين كارم ودير ياسين والمالحة وغيرها[78].

وفي سنة 1967 أكملت "إسرائيل" احتلالها لشرقي القدس الذي كان تحت السيطرة الأردنية، والذي يُعدّ جزءاً من الضفة الغربية. ومنذ ذلك الوقت بدأت حملة تهويد محمومة لشرقي القدس، فأعلن عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة الإسرائيلية في 1967/6/27، ثم أعلن رسمياً في 1980/7/30 أن القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي[79].

وقد قام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً؛ ليتمكن من ضمّ مناطق أخرى من الضفة الغربية نهائياً إلى كيانه، وليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج واسع. فعندما احتلت "إسرائيل" القدس سنة 1967 كانت مساحة شرقي القدس 6.5 كم^2 ومساحة غربي القدس 24 كم^2، فقامت بتوسيع نطاق البلدية إلى 104 كم^2 اقتطعتها من أراضٍ تابعة لـ 28 قرية فلسطينية في محيط مدينة القدس، ويقع معظمها شرقي المدينة أي في الضفة الغربية. ثم تابعت "إسرائيل" توسيع حدود بلدية القدس خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين حتى وصلت إلى 126 كم^2؛ يقع 72 كم^2 منها شرقي القدس، بينما يقع 54 كم^2 غربي المدينة.

ويسكن القدس بشقيها الغربي والشرقي نحو 936 ألفاً، حسب تقديرات سنة 2019 من بينهم 577.6 ألف يهودي (61.7%)، يسكن نحو 227 ألفاً منهم شرقي القدس؛ بينما هناك 359 ألف عربي (38.3%) كلهم تقريباً يسكنون شرقي القدس، ما عدا نحو 5 آلاف يسكنون الشطر الغربي[80]. وقد فشل الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من كل الإجراءات القاسية التي يتخذها، حتى الآن في تنفيذ مخططه الساعي لتخفيض نسبة العرب إلى نحو 22% فقط. غير أن الإحصائيات تظهر تراجع أعداد المسيحيين في مدينة القدس إلى نحو 10 آلاف أي ما نسبته 1% من سكان القدس.

صادرت دولة الاحتلال معظم أراضي شرقي القدس، فبُنيت عليها المستوطنات التي أحاطتها من كل جانب، وحرمت الفلسطينيين من حقّ البناء على معظم أراضي القدس، ولم تبقِ سوى 9 آلاف دونم فقط (من أصل 72 ألفاً) مخصصة لأغراض البناء أي ما يعادل 12.5% من مساحة شرقي القدس أو 7.25% من مساحة بلدية القدس التي فرضها الاحتلال.

وفي 1967/6/11 قامت القوات الإسرائيلية بطرد سكان حي المغاربة، بعد توجيه إنذار بالخروج لدقائق قليلة، وتبع ذلك تدمير لمنازل الحي البالغة 135 منزلاً مقابل حائط البراق، ومعظمها أملاك أوقاف إسلامية. وجرى تسويته بالأرض ليكون ساحة يستخدمها اليهود لأغراض عبادتهم. وقامت السلطات الإسرائيلية بالسيطرة على حي الشرف أو ما يعرف بالحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس. إذ أصدرت في 1968/4/18 أمراً بمصادرة 116 دونماً تشمل ذلك الحي، وشارع باب السلسلة، وهي الباشورة، وحي المغاربة. وكانت تضم خمسة مساجد، وزاويتين، وأربع مدارس،

وسوقاً أثرياً، و700 مبنى، كان اليهود يملكون منها قبل حرب 1948 ما مجموعه 105 مبانٍ، أما ما كان يملكه العرب فكان 595 مبنى.

وقد باشرت السلطات الإسرائيلية بإنشاء أولى المستوطنات الإسرائيلية شرقي القدس وهي مستوطنة رامات إشكول Ramat Eshkol، منذ 1968؛ ثم تابعت إنشاء المستوطنات بشكل متسارع. وفي نطاق بلدية شرقي القدس، أنشأت طوقاً من 11 حياً يهودياً. كما أنشأت طوقاً آخر، أكثر اتساعاً، حول القدس من 17 مستوطنة يهودية محاولة قطع القدس عن محيطها العربي الإسلامي، وبالتالي قطع الطريق عن أي تسوية سلمية يمكن أن تعيد شرقي القدس للفلسطينيين[81].

أما جدار الفصل العنصري، الذي يتم إنشاؤه فإنه يحيط بالقدس، هادفاً إلى عزلها عن محيطها العربي والإسلامي. ويمتد مساره حول شرقي القدس على نحو 200 كم. وبحسب التقارير فإن أكثر من 230 ألف فلسطيني من أبناء منطقة القدس سيتأثرون سلباً بإقامة الجدار. ثم إن استكمال هذا الطوق الخطير على القدس عزل 617 موقعاً مقدساً وأثراً حضارياً عن محيطها العربي والإسلامي.

ومن جهة أخرى، سعت السلطات الإسرائيلية إلى تحقيق وجود يهوديّ دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه، لإضفاء الطابع اليهوديّ على البلدة القديمة، وتسهيل عمليات اقتحام المسجد وتوفير غطاء لأعمال الحفريات. كما سمحت السلطات الإسرائيلية ببناء الكنس عند أسوار المسجد ككنيس المدرسة التنكزيّة، وأسفل منه كقنطرة ويلسون Wilson’s Arch، وفي محيطه ككنيسيّ خيمة إسحاق Tent of Isaac Synagogue وكنيس هورفا Hurva Synagogue .

وبدأ اليهود الصهاينة حملة محمومة من الحفريات تحت المسجد الأقصى والمنطقة التي حوله، مركّزين على المنطقة الغربية والجنوبية للمسجد، ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية منها الجامع العثماني، ورباط الكرد، والمدرسة الجوهرية، والمدرسة المنجكية. ومنذ سنة 1967 مرت الحفريات بعشر مراحل، كانت تتم بنشاط ولكن بهدوء وتكتم، وبلغت الحفريات مراحل خطيرة عندما أخذوا يفرغون الأتربة والصخور من تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة، مستخدمين المواد الكيماوية لتذويب الصخور، مما يجعل الأقصى تحت خطر الانهيار في أي لحظة، بسبب أيّ عاصفة قوية أو زلزال خفيف. وصادرت السلطات الإسرائيلية الكثير من المساجد

والمباني التاريخية الإسلامية وهدمتها، فقامت مثلاً في 14–1969/6/20 بهدم 31 مبنى إسلامياً تاريخياً وشردت سكانها. كما زاد عدد الحفريات والأنفاق أسفل المسجد وفي محيطه إلى 47 حفرية بحلول 2012/8/21، أدت إلى عدد من الانهيارات والتشققات داخل المسجد وفي محيطه.

• الحفريات الصهيونية تحت المسجد الأقصى

أما الاعتداءات على المسجد الأقصى، فقد جرى 40 اعتداءً خلال الفترة 1967–1990، ولم تنفع التسوية السلمية واتفاقات أوسلو في وقف الاعتداءات، فتم تسجيل 72 اعتداءً خلال الفترة 1993–1998، مما يشير إلى ازدياد الحملة الشرسة ضدّ أحد أقدس مقدسات المسلمين. وكان من أبرز الاعتداءات عملية إحراق المسجد الأقصى في 1969/8/21 التي اتهم فيها مسيحي متعصب يدعى دينيس مايكل روهان Denis Michael Rohan. وجرت محاولات لنسف المسجد الأقصى في 1980/5/1، وفي كانون الثاني/ يناير، وآب/ أغسطس، وكانون الأول/ ديسمبر 1984. وفي 1989/10/17 قامت جماعة يهودية بوضع حجر الأساس لبناء الهيكل اليهودي الثالث قرب مدخل المسجد الأقصى[82]. وتزايد عدد الاقتحامات للمسجد بحماية من شرطة الاحتلال ليبلغ 34 اقتحاماً خلال الفترة 2010/8/22–2011/8/21.

ويقوم أبناء القدس وفلسطين بالسهر على حماية الأقصى بالرغم مما يعانونه من احتلال وقهر، وهم يهبّون دوماً للدفاع عن حرمته بأجسادهم وحجارتهم، بعد أن فقدوا النصير العربي والإسلامي. فلم تخل أي محاولة اعتداء يهودية من قيام المسلمين

بالتصدي لها حتى لو أدّى ذلك إلى ارتكاب مجازر بحقهم، كما حدث في 1990/10/8 عندما استشهد 34 وجرح 115 آخرون، حين حاولت جماعة يهودية وضع حجر أساس الهيكل داخل المسجد الأقصى. وكما حدث في 25–1996/9/27 إثر انتفاضة الغضب التي قامت بسبب افتتاح اليهود لنفق تحت الجدار الغربي للمسجد الأقصى، مما أدى لاستشهاد 62 فلسطينياً، وجرح 1,600 آخرين[83].

لقد صدرت عشرات القرارات الدولية عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي UN Security Council برفض ضمّ الكيان الإسرائيلي لشرقي القدس، ورفض أيّ إجراءات مادية أو إدارية أو قانونية تغيّر من واقع القدس واعتبار ذلك لاغياً، ورأت هذه القرارات أنّ الكيان الإسرائيلي قوة احتلال يجب أن تخرج من القدس (ومن الضفة الغربية وقطاع غزة ككل). وقد صدر أول هذه القرارات في 1967/7/4 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 2253. وظلت القرارات تتوالى إلى أن ضمّ الكيان الإسرائيلي القدس رسمياً إليه، فاتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "د إ ط 2/7" في 1980/7/29 بغالبية 112 صوتاً مقابل 7 أصوات وامتناع 24، يدعو الصهاينة إلى الانسحاب الكامل ودون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. واتخذ مجلس الأمن في 1980/8/20 بغالبية 14 صوتاً ضدّ لا شيء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت قراراً بإعلان بطلان الإجراءات التي اتخذها الكيان الإسرائيلي لتغيير وضع القدس، مؤكداً ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. واستمرت القرارات في الصدور إلى الآن، غير أنها وإن كانت تعترف بحقوق الفلسطينيين، إلا أنها تفتقر الجدّية والآلية اللازمة لإرغام الكيان الإسرائيلي على احترام القرارات الدولية[84].

تطور الأوضاع في الفترة 2011–2021:

ركَّز الاستيطان في القدس خلال الفترة 2011–2021 على تعزيز الحضور اليهودي في مركز القدس، وتعزيز عزل القدس عن الضفة الغربية، وذلك بتعزيز البناء الاستيطاني في محيط القدس، وتحويل القدس إلى مركز عمراني لمستوطني باقي الضفة الغربية، يعتمدون عليه في الخدمات وترتبط به خطوط الشوارع والمواصلات العامة. وقد سعى الصهاينة إلى الاستفادة القصوى من الغطاء السياسي الذي وفَّره قرار الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب في 2017/12/6 بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها[85]؛ وذلك بتسريع مسارات التهويد، ومحاولة توسيع دائرة "الشرعنة" السياسية لاحتلالهم للقدس. وقد قابل ذلك تحركات شعبية مقدسية أساساً، وتحركات فلسطينية وعربية وإسلامية أقل حضوراً لمواجهة هذه المحاولات، ومنعها من التحقق. وحتى الآن (2021) فشل الإسرائيليون والأمريكان في توفير غطاء دولي لإجراءاتهما؛ لكن المخاطر الكبيرة ما تزال تحيق بالقدس ومستقبلها.

تزايد النشاط اليهودي الصهيوني في هذه الفترة لتحقيق تقسيم دائم للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، على مستوى الجمعيات اليهودية والمستوى الرسمي على حدٍّ سواء، وباتت الاقتحامات الجماعية للمسجد، أكبر حجماً وتنظيماً ونوعية، كما زادت التسهيلات والرعاية المقدمة لها من قبل سلطات الاحتلال، في الوقت الذي شددت فيه تلك السلطات قيودها على محاولات المصلين في المسجد والمرابطين فيه مواجهة تلك الاقتحامات، إلى حدّ اعتقال كل من يعلو صوته بالتكبير في وجه المجموعات المقتحمة، واعتماد أسلوب إبعاد المصلين عن المسجد لفترات متفاوتة، وتشديد الرقابة على رواده والمرابطين فيه من طلاب مصاطب العلم وغيرهم.

في الوقت نفسه، اتخذت سلطات الاحتلال مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود التي كانت مفروضة على دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، حيث تمّ السماح للعسكريين الإسرائيليين بدخول المسجد بزيّهم العسكري، وهو أمر كان ممنوعاً في السابق، والسماح بإقامة حفلات زفاف يهودية داخله، وعدم إخضاع المتدينين اليهود لإجراءات تفتيش ورقابة صارمة عند دخولهم إليه.

وقد سار العدوان على الأقصى في ثلاثة اتجاهات متوازية: الأول مسار التقسيم الزماني والاقتحامات، مع التركيز على فرض أداء الطقوس التلمودية العلنية داخل الأقصى بشكلٍ تدريجي؛ والثاني مسار تفريغ دور الأوقاف الأردنية في الإشراف على المقدسات من مضمونه، وكان من أمثلته في مطلع 2019 قيام الصهاينة بسلب صلاحية ترميم الجدار الجنوبي الغربي للأقصى من الخارج من الأوقاف، لتنفذ بلدية الاحتلال ترميماً في الأقصى لأول مرة في تاريخه منذ احتلاله، وقيامهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بمنع الحراس من مواكبة المقتحمين الصهاينة خلال الأعياد أو من تصويرهم. أما المسار الثالث فهو مسار التقسيم المكاني والذي حاول استهداف باب الرحمة من

الجهتين الداخلية والخارجية عند المقبرة التاريخية المجاورة له. غير أن المقدسيين تمكنوا بعد عدد من المواجهات مع الاحتلال من فتح مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى في 2019/2/22 بعد 16 عاماً من إغلاقه[86].

• مصلى باب الرحمة

وقد صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون منع الأذان في آذار/ مارس 2017، الذي يمنع رفع الأذان في مساجد فلسطين المحتلة سنة 1948 بما فيها القدس، عبر مكبرات الصوت من الساعة 11 مساء حتى 7 صباحاً[87]. وشهدت سنة 2017 محاولة الاحتلال لفرض أمر واقع جديد في المسجد الأقصى من خلال نصب كاميرات مراقبة وبوابات إلكترونية في 2017/7/14[88]، فهبَّ المقدسيون ضده فيما عُرِف بـ"هبّة باب الأسباط" ونجحوا بعد أسبوعين من الغضب والاعتصامات أمام بوابات المسجد الأقصى في إجبار سلطات الاحتلال على التراجع.

وقد سعى الصهاينة لضرب رموز الوجود الفلسطيني في القدس، فأغلقوا مقر مديرية التربية والتعليم في القدس والمركز الصحي العربي، ونفذوا عمليات هدم كبرى في مخيم شعفاط ووادي الحمص والعيزرية، وأقروا حزمة من مشروعات التهويد الخطيرة مثل قطار القدس الهوائي Jerusalem Cable Car في محيط البلدة القديمة، ومشروع مستوطنة كبرى جديدة في مكان مطار قلنديا شمالاً. غير أنهم اضطروا لإعلان تأجيل هدم تجمع الخان الأحمر شرقي القدس في 2018/10/20 بعد خمسة أشهر من المواجهات والضغوط الفلسطينية والدولية[89].

وقد شكلت جماعات "المعبد" (التي تخطط للاستيلاء على الأقصى) "الائتلاف من أجل المعبد"، الذي بدأ نشاطه الفعال في 2013/3/21[90]، بمشاركة 19 مؤسسة مسجلة رسمياً[91]. وأصبح هناك توافق بين مختلف الأطياف الصهيونية لتطبيق خطة "القدس القديمة" المعروفة باسم "كيدم يروشلايم Kedem Yerushalayim"، بشأن القيام بإنشاءات في محيط المسجد الأقصى، وبالذات في المنطقة المحيطة بحائط البراق؛ وقد أُقر في 2012/2/13 مخطط بناء المشروع الأهم والأكبر في "خطة القدس القديمة"، الذي يُعرف بـ"مركز القِدَم Kedem Center"[92]. وجاءت انتخابات الكنيست في آذار/ مارس 2015، والحكومة التي تشكلت على أساسها في أيار/ مايو 2015 لتمنح جماعات "المعبد" (التي تخطط للاستيلاء على الأقصى) تأثيراً سياسياً أكبر؛ إذ حصلوا على ثماني حقائب وزارية، منها حقيبة الاستيطان وحقيبة شؤون القدس، وحصلوا على مقعدٍ في الحكومة المصغرة "كابينت Cabinet"[93]، وهو النفوذ السياسي الأكبر الذي يعرفونه في تاريخ "إسرائيل" منذ تأسيسها. وهو نفوذ ظلّ قوياً ومستمراً بدرجات متفاوتة حتى الآن (2021).

وتواصلت الحفريات والأنفاق أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، غير أنه في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين انصب التركيز الأساسي على تأهيل تلك الحفريات وربطها ببعضها البعض، وتجهيز البنية التحتية اللازمة لاستقبال الزائرين فيها، تمهيداً لافتتاحها أمام الزائرين، لتشكِّل مدينة سياحية متكاملة تحت الأرض. وقد كان أبرز الأنفاق التي تمّ افتتاحها خلال سنة 2011 النفق الواصل بين "مدينة داود City of David" في سلوان جنوباً وشبكة أنفاق الحائط الغربي شمالاً، والذي يشكل الطريق الهيروديان Herodian road مقطعاً منه[94].

وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً لعدد مقتحمي المسجد الأقصى من المتطرفين اليهود، فمثلاً بلغ عددهم 14,806 في سنة 2016، حيث زادت نسبتهم 28% عن سنة 2015. بينما وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد سنة 2017 إلى 25,630 مستوطناً، بنسبة زيادة 73% عن سنة 2016، وقد فتحت قوات الاحتلال المسجد أمام هذه الاقتحامات 232 يوماً. هذا بالإضافة إلى وقوع 900 اعتداء على المسجد الأقصى وعلى المصلين خلال سنة 2017. أما في سنة 2020 فقد بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد 18,526 مستوطناً[95].

وبالإضافة إلى الاعتداءات على المسجد الأقصى، تركزت اعتداءات الاحتلال على المقدسات الإسلامية في القدس على مقبرة مأمن الله، التي تمّ تدمير أكثر من مئة قبر فيها بحماية من شرطة الاحتلال، لصالح مشروع إقامة "مركز الكرامة الإنسانية – التسامح Center for Human Dignity–Museum of Tolerance". وقد كشفت مؤسسة الأقصى في 2013/3/19 عن عشر مخططات تهويدية للمقبرة، تبتلع بالكامل مساحة الـ 25 دونماً المتبقية منها[96]. وتعرّضت مقبرة مأمن الله خلال سنتي 2014–2015 لاستمرار القضم التدريجي حيث لم يبقَ من مساحتها إلاّ أقل من العشر. كما تمّ إغلاق مقبرة الرحمة أمام الدفن في أيلول/ سبتمبر 2015.

وكما لاحظنا، فقد تابع أبناء القدس وفلسطين صمودهم البطولي ودفاعهم عن الأقصى والمقدسات؛ وقد تجلى ذلك في الفترة المشار إليها في انتفاضة القدس 2015–2017، وهبّة باب الأسباط 2017، وهبّة باب الرحمة 2019، ومواجهات الدفاع عن الأقصى وحي الشيخ جراح، التي ترافقت معها معركة سيف القدس 2021؛ والتي تمّ الحديث عنها في موضع آخر من هذا الكتاب (الصفحات 220–222).

سادساً: الكيان الإسرائيلي 2012–2021:

بقدر ما كان لدى المجتمع الصهيوني ما يكفي من أسباب للقلق خلال الفترة 2012–2021 نتيجة الثورات والتغيرات في العالم العربي، ونتيجة تصاعد قوة المقاومة ونجاحها في مواجهة عدوانه على قطاع غزة، ونتيجة تعثُّر مسار التسوية السلمية؛ فقد كان لديه ما يزيد عن القدْرِ نفسه من أسباب الارتياح، نتيجة الموجة المضادة التي أفشلت معظم الثورات العربية، وأدخلت عدداً من بلدان المنطقة في حالات انهيار وحروب أهلية، ونتيجة تصاعد برامج التهويد في القدس والضفة الغربية، وتكريس الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية في خدمة الاحتلال الإسرائيلي، وتعثُّر مسار المصالحة الفلسطينية؛ ونتيجة نجاح الصهاينة في إقامة علاقات رسمية والتطبيع مع عدد من الدول العربية، خصوصاً سنة 2020 وهي الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب. هذا، بالإضافة إلى تمتع الكيان الصهيوني بمستويات اقتصادية وعسكرية متقدمة قياساً بكل بلدان المنطقة.

• بنيامين نتنياهو

شهدت الساحة الإسرائيلية في الفترة 2012–2021 مزيداً من الجنوح نحو اليمين المتشدد والتطرف الديني، حيث واصلت قوى اليمين الهيمنة على المشهد السياسي، بينما استمر تراجع الأحزاب اليسارية. وقاد الليكود المشهد السياسي الإسرائيلي، وتولى بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu رئاسة الوزارة في الفترة 2009–2021، ليصبح صاحب أطول فترة حكم في تاريخ الكيان الصهيوني.

وقد استمرت الحالة السياسية الإسرائيلية على سلوكها المعتاد في عقد التحالفات وفكّها، وفي نشوء أحزاب جديدة واندثار أخرى. فمع انفضاض تحالف الليكود و"إسرائيل بيتنا"، ظهر تحالف المعسكر الصهيوني بين العمل والحركة (*Hatnuah*) The Movement، وكما اندثر حزب كاديما، فقد اندثر حزب الحركة لاحقاً. وظهرت أحزاب جديدة أمثال كُلُّنا Kulanu، ويش عتيد Yesh Atid (There is a Future)، والبيت اليهودي Jewish Home، وأزرق أبيض

Blue and White Party وغيرها. وحافظت أحزاب أخرى على نسب تواجدها استناداً إلى قواعدها التقليدية مثل حزب شاس Shas المستند لليهود الشرقيين، أو حزب "إسرائيل بيتنا" المستند لليهود الروس.

وقد أقر الكنيست في 2014/3/11 قانون رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية من 2% إلى 3.25%، سعياً للتخلص من الأحزاب الصغيرة، ومن الوجود الفلسطيني العربي في الكنيست، غير أن الأحزاب العربية دخلت في تحالفات أبقت على وجودها المعتاد في الكنيست، وحافظت على معدل 11–15 مقعداً. ومن الناحية العملية، زادت قوتها نتيجة شعورها بالخطر، كما زادت حظوظها في عدد المقاعد عندما توحدت في قائمة واحدة.

وللمرة الأولى في تاريخ الكيان الإسرائيلي جرت انتخابات الكنيست لأربع مرات متتالية خلال ثلاث سنوات 2019–2021. حيث فشل الحزبان الكبيران الليكود وأزرق أبيض في المرّتين الأوليين في تشكيل حكومة تحظى بالأغلبية في الكنيست، وفي الحالة الثالثة نجحا في تشكيل حكومة ائتلافية فيما بينهما؛ غير أنها انهارت بعد بضعة أشهر، وفي الانتخابات الرابعة التي جرت في آذار/ مارس 2021 فشل الليكود في تشكيل الحكومة، بينما نجح ائتلاف هش بين حزبَي يش عتيد برئاسة يائير لبيد Yair Lapid ويمينا Yamina برئاسة نفتالي بينيت Naftali Bennett وأحزاب أخرى من تشكيل الحكومة في حزيران/ يونيو 2021، حيث جمعتها الرغبة في التخلص من نتنياهو والملف الاقتصادي. وما زال النظام السياسي الإسرائيلي يعاني حالة من اللا استقرار؛ غير أن ذلك لا يمنع من توحّد المنظومة الصهيونية بكافة أحزابها وتياراتها في المصالح العليا والقضايا الكبرى.

• يائير لبيد

• نفتالي بينيت

نتائج انتخابات الكنيست الـ24 مقارنة بالكنيست الـ23[97]

اسم القائمة*	الكنيست الـ24 (2021/3/23)		الكنيست الـ23 (2020/3/2)	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	1,066,892	30	1,352,449	36
يش عتيد	614,112	17	–	–
شاس	316,008	9	352,853	9
أزرق أبيض**	292,257	8	1,220,381	33
يمينا	273,836	7	240,689	6
العمل	268,767	7	–	–
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	248,391	7	274,437	7
"إسرائيل بيتنا"	248,370	7	263,365	7
الصهيونية الدينية	225,641	6	–	–
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	–	–	581,507	15
القائمة المشتركة (حداش، والتجمع، والتغيير)	212,583	6	–	–
أمل جديد	209,161	6	–	–
ميرتس Meretz	202,218	6	–	–
القائمة العربية الموحدة	167,064	4	–	–
العمل – جيشر – ميرتس	–	–	267,480	7
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**6,578,084**		**6,453,255**	
مجموع الأصوات الصالحة	**4,410,052**		**4,553,161**	

* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

** قام حزب يش عتيد بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات نيسان/ أبريل 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب أزرق أبيض، ثم انفصل مرة أخرى ونزل بشكل مستقل في انتخابات آذار/ مارس 2021.

نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 في 2021/3/23

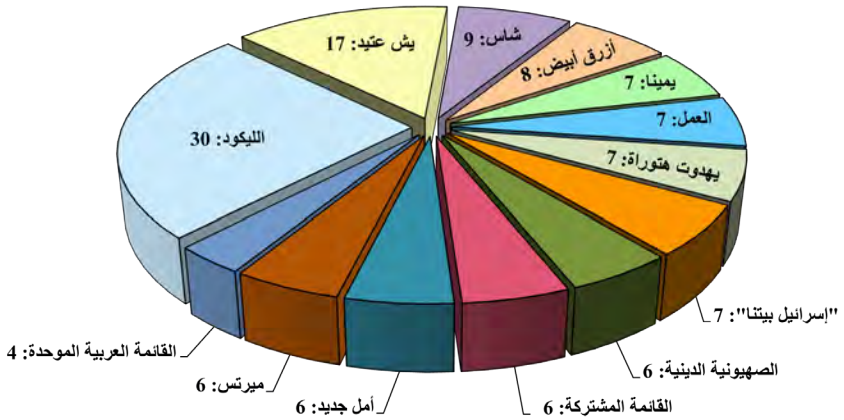

نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 في 2020/3/2

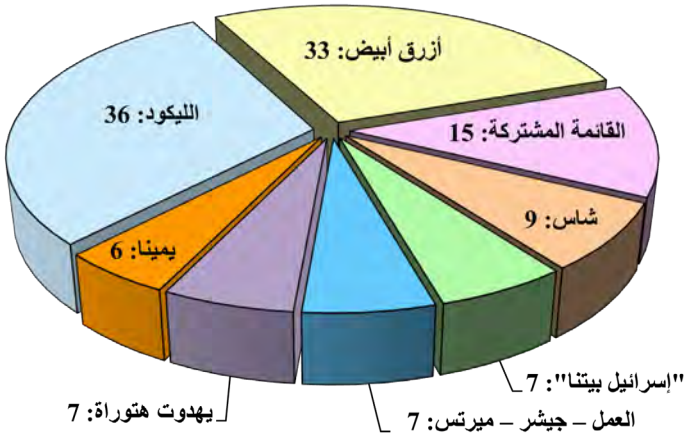

من جهة أخرى، فقد تمّ طرح عدة قوانين عنصرية ومناقشتها، وهي تصبّ في تكريس "يهودية إسرائيل". وازدادت الملاحقات والتضييقات الموجهة ضدّ فلسطينيي 1948 بشكل ملحوظ. وكان أبرزها قرار إخراج الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح عن القانون سنة 2015، وحظر كافة نشاطاتها، بما في ذلك 19 جمعية ومؤسسة تابعة لها.

وفي أجواء ترعى فيها الحكومة الإسرائيلية "الروح اليهودية" بشكل عنصري على خلفيات قومية أو دينية أو تراثية، سعت وزيرة "العدل" أيليت شاكيد Ayelet Shaked لإعداد مجموعة قوانين تبرز هوية "إسرائيل" وجوهرها التراثي اليهودي. وبعد أن وصلت مسألة القومية اليهودية" أو "يهودية الدولة" إلى الكنيست عدة مرات، صادقت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست سنة 2017 على مشروع قانون القومية؛ ومفاده أن حقّ تقرير المصير في "إسرائيل" يقتصر فقط على "الشعب اليهودي"، وأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، مع سحب العربية كلغة رسمية، بمعنى أنه يعطي مزايا خاصة لليهود، بما يجعله قانوناً عنصرياً. وتمّ إقرار الكنيست لقانون "القومية اليهودية The Nation State basic law" في 2018/7/19، واتخذ صفة قوانين الأساس المماثلة للقوانين الدستورية.

وفي شباط/ فبراير 2017 أعطى الكنيست الغطاء القانوني لمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة، وبالتالي شرعنة البؤر الاستيطانية. وصادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على قانون منع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في 2017/3/8. كما أقر الكنيست في 2017/4/5 قانوناً يسمح بتسريع عمليات هدم المنازل العربية بذريعة البناء غير المرخص دون الرجوع إلى الإجراءات القضائية. كما تم تشريع قانون "الإقصاء" في تموز/ يوليو 2017 الذي يسمح بإلغاء العضوية من الكنيست لمن تُوجه له تُهم بالتحريض على العنف، والكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل".

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد سعت جهات إسرائيلية للضغط لفرض "النشيد الوطني الإسرائيلي" (الهاتكفا *Hatikvah*) على المدارس العربية في فلسطين المحتلة 1948؛ كما صدرت فتاوى عن حاخامات كبار تجيز قتل الفلسطينيين الذي يحملون أدوات حادة (كالسكاكين).

وقد لاحقت اتهامات الفساد عدداً من أبرز أعضاء النخبة الإسرائيلية أمثال موشيه كتساف الذي كان رئيساً لـ"إسرائيل" في الفترة 2000–2007، والذي حُكم عليه بالسجن سبع سنين قضى منها خمساً (2011–2016) على خلفيه إدانته بتهم الاغتصاب والتحرش الجنسي. ورئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت (2006–2008)، وحُكم عليه بالسجن 19 شهراً بتهمة الاحتيال وخيانة الأمانة وعرقلة سير العدالة،

كما أُدين أولمرت في سنتي 2012 و2015 بأخذ الرِشا. ويواجه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو اتهامات بالفساد، اتخذت شكلاً رسمياً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، مما يمثِّل عنصر قلق وتهديد لمستقبل نتنياهو السياسي.

المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2020 بنحو 9 ملايين و294 ألف نسمة، بينهم 6 ملايين و871 ألف يهودي، أي ما نسبته 74% من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2020 بنحو مليون و958 ألف، أي ما نسبته 21.1% من السكان. وإذا ما استثنينا عدد سكان شرقي القدس (368 ألفاً تقريباً[98]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو مليون و565 ألف سنة 2020، أي نحو 16.8% من السكان. وفي سنة 2019 بلغ معدل النمو السكاني بين اليهود 1.6%، بينما بلغ في الوسط العربي 2.2%.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2018–2021[99]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019	9,140,500	6,773,200	1,919,000	448,300
2020	9,293,500	6,870,900	1,957,700	464,900
2021*	9,328,260	6,893,880	1,965,860	468,520

* أعداد سنة 2021 هي بناء على معدل الأشهر الخمس الأولى من السنة حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2019–2021

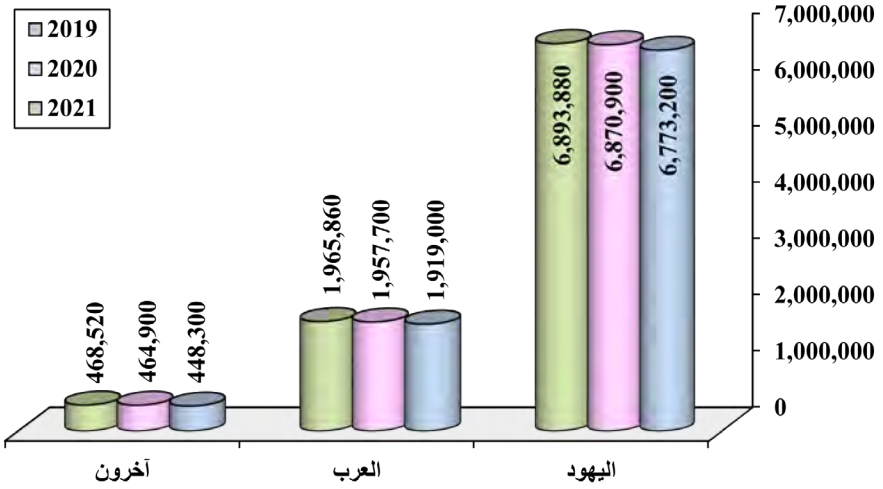

وقد قَدِم إلى "إسرائيل" 33,247 مهاجراً و19,676 مهاجراً في سنتي 2019 و2020 على التوالي. وتُظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2012–2020، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحوٍ واسع.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2020[100]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859

السنة	2014–2010	2019–2015	2020	المجموع الكلي
العدد	91,129	142,640	19,676	**1,478,831**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا سنة 2020.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2020

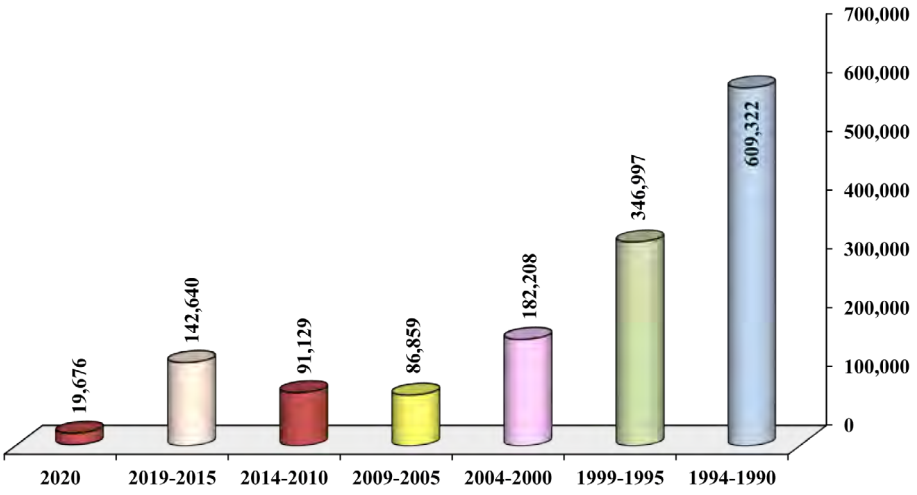

ومن جهة أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بـ 14 مليون و707 آلاف نسمة سنة 2019، يعيش 81.2% منهم في الولايات المتحدة و"إسرائيل"[101]. في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة توقف نمو عدد يهود العالم، منذ نحو خمسين عاماً، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط؛ وتفشي الثقافة الغربية المرتبطة بالمنفعة واللذة والأنانية.

المؤشرات الاقتصادية:

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لسنة 2020 ما مجموعه 1,386.8 مليار شيكل (نحو 404 مليارات دولار) مقارنة بـ 1,406.7 مليار شيكل (نحو 395 مليار دولار) سنة 2019، وبانخفاض مقداره 1.4%، وهو انخفاض مرتبط أساساً بانتشار جائحة كورونا COVID–19 وانعكاساته على الاقتصاد الإسرائيلي والعالمي. وبلغ

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 150,474 شيكل (43,784 دولار) سنة 2020، مقارنة بـ155,437 شيكل (43,609 دولار) سنة 2019[102].

وبلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2019 نحو 554.7 مليار شيكل (155.6 مليار دولار)، مقارنة بـ 506.87 مليار شيكل (نحو 140.9 مليار دولار) سنة 2018. أما المصروفات العامة المعدلة لميزانية سنة 2019 فكانت 572.345 مليار شيكل (نحو 160.6 مليار دولار). بينما بلغت إيراداتها العامة 512.1 مليار شيكل لسنة 2019 (نحو 143.7 مليار دولار)، مقارنة بـ 468.5 مليار شيكل سنة 2018 (نحو 130.2 مليار دولار). أما الإيرادات العامة المعدلة لميزانية سنة 2019 فكانت 503.66 مليار شيكل (نحو 142 مليار دولار)[103]. وانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 14.3%، والواردات الإسرائيلية بنسبة 10% سنة 2020[104].

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2017–2020 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[105]

السنة	2017	2018	2019	2020
الصادرات	61,151.5	61,951.4	58,508.1	50,154.1
الواردات	69,144.7	76,610.7	76,784.9	69,270.3

وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2020 نحو 13.132 مليار دولار (26.2% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 8.05 مليارات دولار (11.6% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما تقدمت ألمانيا إلى المركز الثالث، وتراجعت بريطانيا إلى المركز الرابع.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة لسنتي 2019–2020
حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[106]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
الولايات المتحدة	21,181.8	27,652.3	13,132.3	15,964.2	8,049.5	11,688.1
الصين	11,910.2	11,220.4	4,240.5	4,422.1	7,669.7	6,798.3
ألمانيا	6,911.5	7,303.2	1,681.1	1,671.8	5,230.4	5,631.4
بريطانيا	6,681.4	8,027.3	3,712.7	4,992.4	2,968.7	3,034.9
سويسرا	5,671.9	6,711.1	445.2	1,085.4	5,226.7	5,625.7
هولندا	5,364.9	5,073.9	2,462.8	2,176.2	2,902.1	2,897.7
تركيا	4,928.8	4,965.6	1,430.8	1,757.6	3,498	3,208
بلجيكا	4,524.4	5,234.2	1,458.3	1,636.9	3,066.1	3,597.3
إيطاليا	3,470.2	3,755.6	786.7	949.5	2,683.5	2,806.1
فرنسا	3,290	3,618.5	1,153.7	1,542.6	2,136.3	2,075.9
بلدان أخرى	45,489.3	51,730.9	19,650	22,309.4	25,839.3	29,421.5
المجموع العام	**119,424.4**	**135,293**	**50,154.1**	**58,508.1**	**69,270.3**	**76,784.9**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2020 (بالمليون دولار)

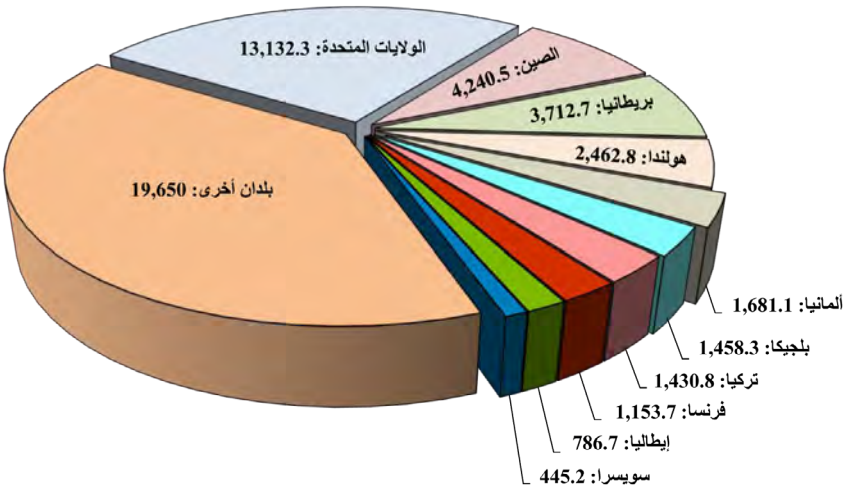

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2020 (بالمليون دولار)

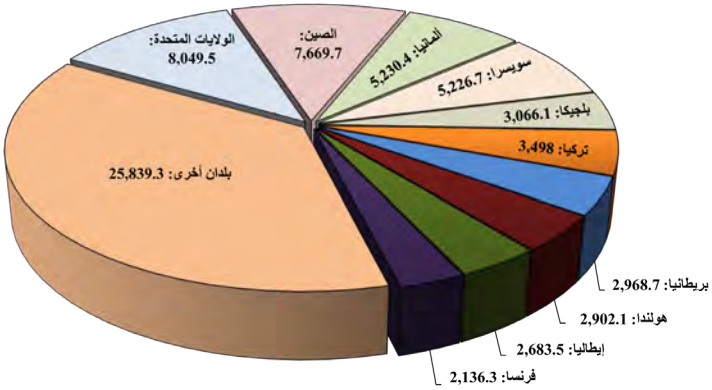

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً بلغ معدله السنوي منذ 1979 وحتى 2017 نحو 3.1 مليارات دولار. غير أنه ارتفع منذ سنة 2018 ليبلغ 3.8 مليار سنوياً، ومن بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2020 ما مجموعه 142.09 مليار دولار.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2020 (بالمليون دولار)[107]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	المجموع
مجموع المساعدات	29,374.7	30,877.9	3,800	3,800	**142,092.3**

المؤشرات العسكرية:

وفي الجانب العسكري ازدادت المخاوف الإسرائيلية من المستقبل خلال سنتي 2012 و2013 بفعل تطورات "الربيع العربي"، التي حملت مخاطر أكبر مع ظهور أنظمة تعبر عن إرادة شعوبها؛ بالتوازي مع تصاعد تهديد منظمات المقاومة، التي أصبحت تمتلك قدرات عسكرية متزايدة نسبياً، إضافة إلى تزايد تهديد الحرب الإلكترونية، التي صنّفها الجيش الإسرائيلي كساحة "قتال خامسة"، تضاف للساحات البرية والبحرية والجوية والفضاء. إلا أن الموجة المرتدة، وغرق الأنظمة في مشاكلها وصراعاتها الداخلية، أعطى شعوراً بالارتياح لدى العسكريين الصهاينة.

وبالرغم من التقديرات العسكرية الإسرائيلية التي تشعر بالاطمئنان إلى التفوق النوعي الإسرائيلي على القوى والجيوش الرسمية في المنطقة، وعدم وجود تحديات حقيقية من الأنظمة العربية، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أعطت تقديرات في السنوات التالية بتزايد المخاطر التي يواجهها الكيان الإسرائيلي، سواء من جهة غزة أم من الجبهة الشمالية (سورية ولبنان)؛ خصوصاً بسبب تطور قدرات المقاومة الصاروخية، و"السيبرانية Cyber attack"، وإمكانات استخدام الطائرات المسيرة... وقد عبرت التقارير والنقاشات في مؤتمرات هرتسليا Herzliya Conference عن هذه المخاوف. ولذلك، فقد تكرس عنصر "الدفاع" كبعد مهم في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي.

وتركز الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة. وبحسب التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تتمثل المخاطر الخارجية في إيران وحزب الله وحماس؛ وفي الوقت نفسه، تجد نفسها في بيئة رسمية عربية متعاونة أمنياً، أو لا تحمل مخاطر حقيقية عليها.

• غادي أيزنكوت

وبعد انتهاء خطة جدعون متعددة السنوات Gideon Plan (2016–2020)، التي وضعها رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت، تبنى الجيش الإسرائيلي خطة العمل العسكرية الجديدة متعددة السنوات التي بلورها رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي Aviv Kochavi، وأطلق عليها اسم (زخم أو قوة دافعة) "تنوفاه Tnufa"، لتحلَّ مكان خطة جدعون، ويرتكز معيار النصر في هذه الخطة على إحداث خسائر بشرية كبيرة في صفوف "العدو".

• أفيف كوخافي

وقد تمت المصادقة الإسرائيلية على تقليص الخدمة العسكرية الإلزامية أربعة أشهر، لتصبح 32 شهراً بدلاً من 36 شهراً. وتابعت "إسرائيل" تطوير المنظومات المضادة للصواريخ، وخصوصاً السهم، والقبة الحديدية، والعصا السحرية Magic Wand، ونظام الليزر "درع السماء" أو سكاي شيلد SkyShield.

بلغ عدد أفراد الجيش الإسرائيلي في سنة 2021 نحو 635 ألف جندي، بينهم 170 ألف جندي في الخدمة الفعلية، و465 ألف جندي في الاحتياط[108]؛ وهو احتياط فعَّال قادر على أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في الجيش تزايد نفوذ التيار اليميني المتدين حتى في الرتب العليا.

وقد بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية نحو 20.17 مليار دولار لسنة 2018، وهي الميزانية ذاتها بالدولار تقريباً لسنة 2019[109]؛ ولا يبعد المعدل العام للميزانية العسكرية في السنوات التالية عن ذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزءاً كبيراً من مردود المبيعات العسكرية الإسرائيلية السنوية بات يدخل، منذ سنوات، إلى ميزانية الدفاع من غير أن يُعلن عنها. بمعنى أن الصرف الفعلي للميزانية العسكرية، قد يزيد بنحو مليارين إلى أربعة مليارات دولار عن الميزانية المعلنة؛ مع احتمال وجود بنود سرية أخرى للصرف غير معلن عنها.

أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد وصلت إلى 8.3 مليار دولار في سنة 2020، وكان معظمها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ثاني أعلى رقم مبيعات على الإطلاق بعد سنة 2017، حيث بلغت صادرات الأسلحة 9.2 مليار دولار[110]. وتعد "إسرائيل" إحدى أكبر مصدري السلاح في العالم؛ حيث تراوحت مرتبتها بين السادسة إلى الثامنة عالمياً في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. بينما ترفعها بعض التقديرات غير الرسمية إلى المرتبة الرابعة أحياناً (وفق تقديرات سنة 2015 مثلاً)، خصوصاً عند الوضع بعين الاعتبار تجارة السلاح الخفية التي تمارسها "إسرائيل"[111].

وبالرغم من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، فإنه فشل في عدوانه على قطاع غزة في معركة "حجارة السّجيل" 2012، وفي معركة "العصف المأكول" 2014، وفي معركة "سيف القدس" 2021، وقدمت حماس وقوى المقاومة أداء بطولياً، أفشل الخطط الإسرائيلية، وشكّل حالة ردعٍ لا يُستهان بها، بالرغم من محدودية الإمكانات، وجعل كافة مناطق التواجد الصهيوني في مجال ضربات صواريخ المقاومة.

الوضع الاستراتيجي:

دخل الكيان الصهيوني العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين وهو يشعر بحالة من الزهو والعلو الكبير، لشعوره بالوصول إلى أفضل حالاته الاستراتيجية منذ تأسيسه؛ وتتلخص أبرز منجزاته الاستراتيجية أنه:

1. أصبح التجمع الأكبر ليهود العالم، وهو هدف صهيوني مركزي، حيث يحوي نحو 47% من يهود العالم.
2. يتمتع بوضع عسكري متفوق مقارنة بالبلاد العربية ودول الشرق الأوسط، وتسليح نووي متقدم، ويصنف جيشه الآن ضمن أقوى جيوش العالم.
3. يتمتع بوضع اقتصادي متقدم يوازي أقرانه في الغرب الأوروبي، وهو ما مكّنه من إيجاد بيئة جاذبة للاستيطان اليهودي.
4. يتمتع بتفوق صناعي وعلمي وتكنولوجي في المجالات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة Hi–Tech، وهو يُعدُّ من بين البلدان الأولى في العالم في هذه المجالات.
5. يتمتع بدعم دولي ونفوذ عالمي غير مسبوق، حيث تمكن الكيان الإسرائيلي من فرض نفسه (بدعم غربي أمريكي) في البيئة الدولية، وعزز من دائرة "شرعيته" وعلاقاته السياسية خصوصاً بعد اتفاقيات أوسلو ومسار التسوية العربي الفلسطيني معه.
6. نجح في إدارة مسار التسوية السلمية وفي توظيف اتفاقيات التسوية، وخصوصاً اتفاقيات أوسلو مع الجانب الفلسطيني، لصالحه. فقامت عشرات الدول بعمل علاقات سياسية مع "إسرائيل"، وتمكّنت "إسرائيل" من تحييد القوى العربية الأساسية من دائرة الصراع، كما تمكّنت من تحييد جزء كبير من القوى الفلسطينية التي التزمت بمسار التسوية.
7. نجح في تقزيم المشروع الوطني الفلسطيني وتحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة وظيفية.
8. نجح في اختراق البيئة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات الرسمية المعلنة وغير المعلنة مع البلدان العربية والإسلامية.

في المقابل، يتعرض الكيان الإسرائيلي إلى عدد من التحديات والمخاطر، التي يمكن أن تتطور إلى "تهديد وجودي" في المستقبل الوسيط والبعيد، أبرزها:

1. صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتنامي أعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، لدرجة تتجاوز أعداد اليهود.
2. تنامي قوة المقاومة الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة، وأداءها العسكري البطولي، وتهديد صواريخها لكافة مناطق التواجد الصهيوني.
3. استمرار البيئة الشعبية العربية والإسلامية المعادية لـ"إسرائيل"، ورفض الشعوب للتطبيع معها.
4. أزمة مسار التسوية السلمية، ووصوله إلى طريق مسدود، وتراجع قدرة الصهاينة على استخدامه غطاء لسياساتهم ولبرامج التهويد والاستيطان؛ وعودة بروز المقاومة المسلحة كطريق صحيح لتحرير فلسطين.
5. استمرار المخاطر الخارجية على الكيان الإسرائيلي، بما في ذلك احتمالات عودة موجة جديدة من الثورات في المنطقة، وإمكانية تصاعد قوى المقاومة في المحيط الجغرافي لفلسطين، و"الخطر الإيراني".
6. أزمات المجتمع الصهيوني: فثمة شروخاً دينية واجتماعية في البيئة الصهيونية يمكن أن تتسع. وثمة فروقات حقيقية متعلقة بالأصول الشرقية والغربية لليهود، وبالانتماء والالتزام الديني أو العلماني. بالإضافة إلى تفشي مظاهر الفساد والانحلال والرغبة في حياة الرفاهية والمتعة، وتراجع نوعية "المقاتل" الإسرائيلي، واندثار "جيل التأسيس".
7. محافظة فلسطينيي الخارج على هويتهم الوطنية، وبقاء أكثر من ثلاثة أرباع فلسطينيي الخارج مقيمين في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين المحتلة، واستمرار تطلعهم للعودة والتحرير، وبالتالي بقاء قضية فلسطين حيّةً في نفوس الشعب الفلسطيني.
8. بالرغم من النفوذ الإسرائيلي الدولي الواسع، إلا أن ثمة اتجاهات شعبية متزايدة على مستوى عالمي تتعاطف مع الحق الفلسطيني، ويزداد الشعور العالمي بالضيق من "إسرائيل" باعتبارها "دولة" تضع نفسها فوق القانون. مع تصاعد أنشطة مقاطعة "إسرائيل" وبضائعها على مستوى عالمي.

وبشكل عام، فإن المشروع الصهيوني يحمل بذور أزماته في ذاته؛ فلن يبقى الإسرائيليون أقوياء إلى الأبد، كما لن يبقى أصحاب الحق ضعفاء إلى الأبد. كما أنه في حالة أي تغيير في الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين إلى أنظمة وطنية وإسلامية داعمة للقضية الفلسطينية ومُتبنِّية للمقاومة المسلحة، قد يؤدي إلى تحول خطير في الفضاء الاستراتيجي المحيط بفلسطين لصالح قوى المقاومة، وربما إلى تغيير في موازين القوى على المستوى المتوسط والبعيد. ومن ناحية أخرى، لا توجد ضمانات على بقاء الدعم الأمريكي الغربي غير المشروط إلى ما لا نهاية؛ خصوصاً إذا تمكنت البلاد العربية والإسلامية من توظيف شبكة المصالح الغربية الضخمة في المنطقة لصالحها.

• مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي

• إسرائيليون من أصل إثيوبي يتظاهرون ضدّ العنصرية في تل أبيب، 2015/5/18

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2546.pdf

[2] بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لسنة 2020 والتي تقدر بـ 2.4%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020**.

[4] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1، انظر: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_ara_sep_2019_final1.pdf

[5] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020**.

[6] انظر: المرجع نفسه.

[7] انظر: المرجع نفسه.

[8] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر: https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛ وباللغة الإنجليزية، انظر: https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[9] للمزيد انظر: وكالة شهاب للأنباء، 2018/1/27، انظر: https://shehabnews.com؛ و**الشرق الأوسط**، 2018/1/28؛ وعرب 48، 2018/9/2؛ وموقع مكان – هيئة البث الإسرائيلي، 2018/12/17. كما يمكن مشاهدة فيديو لعباس عن التنسيق الأمني على موقع فيسبوك، انظر: https://www.facebook.com/ShehabAgency.MainPage/videos/293870234669332؛ وانظر أيضاً:
site of Ynetnews, 2/9/2018.

[10] *The Jerusalem Post*, 6/11/2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Shin-Bet-head-We-thwarted-480-terror-attacks-in-past-year-571165

[11] قدس برس، 2018/5/3.

[12] بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين للسنوات 2016–2019، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 110؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 216؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 207؛ والشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنة 2020، انظر: 2020: 43 شهيداً والاحتلال يهدم نحو ألف مبنى ويستولي على آلاف الدونمات، عرب 48، 2021/1/4.

أما بالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين فقد تمّ استخلاص الأرقام بناء على تقارير الشاباك خلال الفترة 2012–2020، انظر: التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، في: https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛ وباللغة الإنجليزية، في:
https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[13] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير للسنوات 2016–2020، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في:
http://www.addameer.org/ar/statistics

[14] حول معركة حجارة السجيل، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 100.

[15] حول معركة العصف المأكول، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014–2015**، ص 116–117.

[16] حول انتفاضة القدس 2015–2017، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016–2017**، ص 209–211.

[17] حول هبَّة باب الأسباط، انظر: محسن محمد صالح، **المرجع نفسه**، ص 211–214.

[18] حول هبَّة باب الرحمة، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2018–2019**، ص 136–138.

[19] حول مسيرات العودة وكسر الحصار، انظر: محسن محمد صالح، **المرجع نفسه**، ص 199–200.

[20] حول معركة سيف القدس 2021، انظر: محسن محمد صالح وباسم جلال القاسم (محرران)، **معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً 10–21 أيار/ مايو 2021**، ملف معلومات 28 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021).

[21] الجزيرة.نت، 2012/2/6.

[22] **الأيام**، 2013/4/14.

[23] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/4/23، انظر: http://www.alray.ps/ar؛ وموقع فلسطين أون لاين، 2014/5/20، انظر: http://www.felesteen.ps؛ ووفا، 2014/6/2.

[24] وفا، 2016/4/3؛ وجريدة **القدس**، القدس، 2016/4/5.

[25] **الأيام**، وفلسطين أون لاين، 2016/12/13.

[26] **الحياة**، 2016/10/22.

[27] موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 2016/10/22، انظر: http://www.alqudslana.org؛ وموقع سرايا القدس، 2016/10/24–22، انظر: https://www.saraya.ps

[28] فلسطين أون لاين، 2017/3/21.

[29] **القدس**، 2017/4/27.

[30] المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/5/7؛ وموقع حركة حماس، 13 و2017/4/30؛ ووكالة سما الإخبارية، 2017/5/31، انظر: http://www.samanews.com/ar؛ وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2017/6/10؛ و**الحياة**، و**الأيام**، 2017/7/5.

[31] للمزيد انظر: **القدس**، 2017/9/15؛ وموقع حركة حماس، 2017/9/17؛ ورويترز، 2017/10/4.

[32] **الحياة**، 2017/10/3؛ ووفا، 2 و2017/10/3.

[33] موقع حركة حماس، ووفا، 2017/10/12.

[34] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 51–52.

[35] الجزيرة.نت، 2017/11/22.

[36] قدس برس، 2018/3/29.

[37] الجزيرة.نت، 2018/4/28.

[38] وفا، 2018/3/19؛ وموقع 24 الإخباري، 2018/3/13، انظر: https://24.ae؛ ووفا، 2018/3/13؛ وموقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2018/3/13، انظر: http://www.plo.ps

[39] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/3/2.

[40] الجزيرة.نت، 2017/11/26؛ ومقابلة أجراها تلفزيون فلسطين مع الرئيس محمود عباس في 2018/10/23، موقع اليوتيوب، 2018/10/24؛ ومقابلة مع حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، برنامج الملف اليوم، تلفزيون فلسطين، موقع اليوتيوب، 2017/10/16، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=gmWP_EPeXeU؛ وموقع شبكة راية الإعلامية، 2018/8/2، انظر: https://www.raya.ps

[41] الرئيس يكلف محمد اشتية بتشكيل حكومة جديدة، وفا، 2019/3/10، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5so7yca851049918576a5so7yc

[42] نص قرار المحكمة الدستورية بشأن حل التشريعي وإجراء الانتخابات، وفا، 2018/12/24، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2cP5dxa844831164474a2cP5dx

[43] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2019/7/18، انظر: http://www.alaraby.co.uk/portal

[44] وفا، 2020/5/19.

[45] وكالة الأناضول للأنباء، 2020/7/2، انظر: http://aa.com.tr/ar

[46] وفا، 2020/9/3.

[47] عربي 21، 2020/9/3.

[48] عربي 21، 2020/11/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2020/11/25.

[49] عرب 48، 2020/11/17.

[50] الجزيرة.نت، 2021/1/4.

[51] الجزيرة.نت، 2021/1/15.

[52] **الشرق الأوسط**، 2021/2/18.

[53] الأناضول للأنباء، 2021/4/1.

[54] عربي 21، 2021/4/29.

[55] **الأيام**، 2012/10/22.

[56] الأناضول للأنباء، 2012/9/3.

[57] موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2012/10/23، انظر: http://moheet.com؛ وموقع الكاشف نيوز، 2012/10/27، انظر: http://elkashif.net

[58] **القدس العربي**، 2016/8/30.

[59] وكالة فلسطين اليوم، 2016/9/5، انظر: http://paltoday.ps/ar

[60] فلسطين اليوم، 2017/9/5؛ وانظر أيضاً: **الحياة الجديدة**، 2017/9/8.

[61] لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين و**العربي الجديد**، 2017/5/14؛ و**الحياة**، 2017/5/15.

[62] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/3/6؛ **الحياة الجديدة**، 2015/3/7.

[63] Keeping ISIS Out of Palestine, site of Defense News, 18/1/2016, http://www.defensenews.com/story/defense/international/mideast-africa/2016/01/18/keeping-isis-out-palestine/78939962

[64] مسؤولون: وقف التنسيق الأمني لا زال مستمراً بأمر من الرئيس عباس واستئنافه بشروط، سما، 2017/7/29.

[65] قدس برس، 2018/5/3.

[66] موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 2015/9/2، انظر: http://hamas.ps/ar/post/3430/؛ والجزيرة.نت، 2015/9/8؛ ومعا، 2015/9/3، انظر: https://www.maannews.net/default.aspx

[67] دورات المجلس الوطني الفلسطيني، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3763؛ ونص كلمة رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية حول عقد المجلس الوطني بدون توافق، موقع حركة حماس، 2018/4/30، انظر: http://hamas.ps/ar/post/9077؛ ومقابلة مع داود شهاب القيادي في الجهاد الإسلامي، قناة الغد الفضائية، يوتيوب، 2018/4/28؛ و بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول أسباب عدم مشاركتها في دورة المجلس الوطني، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/4/28، انظر: https://pflp.ps/post/17053

[68] بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة عقد دورة المجلس المركزي، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/8/15، انظر: https://pflp.ps/post/17591؛ وبيان صحفي تعقيباً على انعقاد المجلس المركزي الانفصالي غداً، موقع حركة حماس، 2018/10/27، انظر: https://hamas.ps/ar/post/9818

[69] وفا، 2018/5/4.

[70] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة الثالثة والعشرون، وفا، انظر:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rzWgnya27479012616arzWgny

[71] موقع حركة حماس، 2017/5/1.

[72] موقع أمد للإعلام، 2013/12/10، انظر: https://www.amad.ps/ar؛ و**القدس**، 2014/1/17، انظر:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/483736

[73] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/29، انظر: https://www.palinfo.com/241461

[74] معا، 2018/9/27؛ وبيان: إعلان نتائج الانتخابات الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2018/9/28، انظر: https://jehad.ps//post/344؛ وصحيفة **الأخبار**، بيروت، 2018/9/28.

[75] المكتب الإعلامي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، 2019/11/9.

[76] معا، 2021/6/29.

[77] حول هذه الاستطلاعات، انظر موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في:
https://www.pcpsr.org/ar

[78] انظر: رفيق النتشة وإسماعيل ياغي، **تاريخ مدينة القدس**، ص 94؛ وهنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، ص 45.

[79] انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 522.

[80] See Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2021* (Jerusalem: The Jerusalem Institute for Policy Research, 2021),
https://jerusaleminstitute.org.il/en/publications/jerusalem-facts-and-trends-2021/

[81] حول هذه الفترة عن تهويد القدس انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 521–527؛ وإبراهيم أبو جابر، "قضية القدس ومستقبلها،" ص 544–568؛ و**الدستور**، 1997/6/18.

[82] هناك الكثير من المصادر التي تحدثت عن عمليات تهويد منطقة الأقصى والحفريات تحته والاعتداءات عليه، انظر حول الفقرتين السابقتين مثلاً في: إبراهيم أبو جابر، "قضية القدس ومستقبلها،" ص 564–568؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص523–533؛ والأخبار اليومية مثلاً في: **الخليج**، 2000/2/13، و2000/7/27، و2000/9/9، و8 و2001/1/17؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2000/3/23، و2 و2000/4/6.

[83] BBC, 3/12/1999, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/548443.stm
غطت الجرائد اليومية تلك الأحداث، انظر الأخبار في الأيام التالية للأحداث مثلاً في: جريدتي **الرأي والدستور**.

[84] حول القدس في الأمم المتحدة انظر مثلاً: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 548–553.

[85] الجزيرة.نت، 2017/12/6؛ وموقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2017/12/6، في:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42259399

[86] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، ص 135–154.

[87] انظر: بي بي سي، 2017/3/8، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast–39207478؛ وموقع سي أن أن بالعربية، 2017/3/8، في:
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/03/08/israel-limit-mosques-calls-prayer

[88] الجزيرة.نت، 2017/7/26.

[89] *Haaretz*, 20/10/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-to-put-off-evacuation-of-contested-west-bank-village-khan-al-ahamar-until-fur-1.6574803

[90] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/21.

[91] انظر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/10.

[92] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/14.

[93] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، ص 272.

[94] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22–2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 11.

[95] قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، **تقرير حال القدس السنوي 2020: قراءة في مسار الأحداث والمآلات** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2021)، في:
https://alquds-city.com/userfiles/all/Hal_Alquds_2020.pdf

[96] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/3/19.

[97] Elections for the Knesset, site of The Knesset,
https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

[98] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ في نهاية سنة 2019 نحو 358.8 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.6% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2020 نحو 368 ألفاً. انظر:
CBS, Statistical Abstract of Israel 2020, no. 71, table 2.14,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[99] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0621/b1.pdf

[100] For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
As for 1996–2021, see CBS,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/e2.pdf

[101] Sergio DellaPergola, "World Jewish Population, 2019," in Arnold Dashefsky and Ira M. Sheskin (eds.), *The American Jewish Year Book, 2019* (Switzerland: Springer, 2019), vol. 119, pp. 263–353, https://www.jewishdatabank.org/content/upload/bjdb/2019_World_Jewish_Population_(AJYB,_DellaPergola)_DataBank_Final.pdf

[102] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/f1.pdf
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بـ 3.5643 كمعدل لسنة 2019، و3.4367 كمعدل لسنة 2020، وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي.

[103] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25shnatongeneralgovernmentsector/st25_04x.pdf; and https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03x.pdf
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بـ 3.597 كمعدل لسنة 2018، وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي.

[104] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/h8.pdf

[105] For 2017–2018, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf
For 2019–2020, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/h8.pdf

[106] CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/h8.pdf

[107] بالنسبة للسنوات 1949–2018، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، ص 256–257. أما بالنسبة لسنتي 2019–2020، انظر:
Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Services (CRS), 16/11/2020, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

[108] 2021 Israel Military Strength, site of Globalfirepower.com,
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel

109 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernment sector/st25_04x.pdf

110 The Times of Israel, 1/6/2021, https://www.timesofisrael.com/israels-military-exports-hit-8-3-billion-in-2020-second-highest-ever-total

111 انظر مثلاً: العالم الخفي لتجارة السلاح الإسرائيلية، موقع سبوتنيك عربي، 2015/9/9، في:
https://arabic.sputniknews.com/opinion/201509091015551834

The Palestine Issue:
Historical Background and Contemporary Developments

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب تقديم صورة شاملة عن القضية الفلسطينية من خلال استعراض خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة.

ويستعرض الكتاب، بأسلوب علمي موثق وبلغة سهلة، وبشكل مُركّز ومختصر، تاريخ فلسطين في عصورها الأولى مروراً بالعهد الإسلامي، وخلفيات نشوء المشروع الصهيوني، ومرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين، وقيام الكيان الإسرائيلي. ويدرس ظهور القضية الفلسطينية وتطورها، مسلطاً الضوء على كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضاته وثوراته، ودور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ودور التيار الإسلامي الفلسطيني.

ويعطي الكتاب تركيزاً خاصاً على العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، ليتمكن القارئ الكريم من استجلاء الكثير من النقاط المتعلقة بالواقع المعاصر للقضية.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة تغطي الفترة حتى سنة 2021، كما يأتي مدعماً بالصور والخرائط التوضيحية.

ويُعدُّ هذا الكتاب مصدراً مهماً للقراء الذين يريدون التَّعرف بشكل عام على القضية الفلسطينية، وإدراكها بشكل علمي متوازن، وبما يُشكّل مدخلاً لمن يحب بعد ذلك الدخول في التخصص والتفصيلات.

ISBN 978-614-494-010-1
9 786144 940181

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 1803 644 1961 | تلفاكس: 1803 643 1961
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net